النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 641 ■ من 12 الى 18 فبراير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الكوارث الطبيعية تعري السياسة الطبقية للنظام المخزني

09 08 07

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينعي الرفيق الحسين لهناوي:

لن ننساك، وسنستمر على دربك، درب النضال والكفاح

ص 3

جمال العلاوي:

ضيف العدد

عمليات التخطيط والتوطين العمراني في العديد من المدن لا تأخذ مطلقا مسألة تغير المناخ والكوارث الطبيعية بشكل عام كمعطى موضوعي يجب استحضاره في مختلف مراحل إحداث التكتلات السكنية

15

في مسألة التجذر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين

06

ميزانية 2026 وأثرها على الشباب: تقشف في الخدمات الاجتماعية وسخاء مع الكارتيلات

12

كلمة العدد:

المدينة المغربية والكوارث الطبيعية، وجه آخر للاستغلال والقهر الطبقيين

المدينة المغربية القديمة كان تنظيمها سابق على الاستعمار والعلاقات الرأسمالية الحديثة وارتبطت بوجود الأسواق والحرف ونقط الماء والسلطة المخزنية وكانت لها حدود معلومة (أسوار وأبواب...) مع البادية وكانت تبنى في مناطق ممنعة طبيعيا عموما رغم بساطة العلوم الهندسية آنذاك.

أما المدينة الاستعمارية (الحديثة) فقد بنيت على أساس التمييز بين المعمرين و«الأهالي» والتخطيط الوظيفي لخدمة الرأسمال الاستعماري وجعل منها مدينة التفاوتات الاجتماعية وازدواجية البنيات (الأحياء الراقية للبورجوازية / أحياء الطبقات المتوسطة وأحياء العمال والكادحين).

وهذا النوع الثاني من المدن بني في مواقع محمية طبيعيا عموما مع هندسة حديثة (تصميم التهيئة).

منذ الاستقلال الشكلي وخصوصا منذ بداية الثمانينات لجأت الدولة إلى تهيئة المجال «الحضري» للرفع من القيمة التبادلية للبقع الأرضية، ومنح الامتيازات للمضاربين العقاريين، فأصبحت «الأرض» تنتج السكن وفق منطق السوق والمضاربات وليس وفق حاجة الحق في السكن بالضرورة، وسمحت الدولة للمافيا العقارية بالزحف عبر التهيئة الحضرية على أحواض الأنهار والمناطق المهددة بالغمر المائي INONDABLES ZONES وضفافها مستغلة فترات الجفاف، بل إن قطاعات للدولة قامت ببناء المدارس وغيرها من المؤسسات في مجالات الغمر المائي لتخفيض تكلفة الرصيد العقاري، وأصبحت الدولة ومؤسساتها في خدمة منظومة الرأسمال العقاري المحلي والاجنبي بدون تخطيط وطني لسياسة المدينة، فأصبحت المدينة مرآة عاكسة لطبيعة السياسات الطبقية القائمة وتحولت الأراضي المحيطة بالمدينة النواة إلى أداة مضاربة جشعة، وتم الإمعان في خوصصة السكن وتوريط المأجورين في الديون العقارية الطويلة الأمد وذات الفوائد الكبيرة، وتشجيع الهجرة لإعادة إنتاج العشوائيات ثم إعادة هيكلتها من جديد والمتاجرة في كل هذه المراحل. كما نمت دواوير وتحولت إلى مدن في زمن قياسي بدون خدمات تذكر. فالبنيات التحية لا تخضع حتى للحد الأدنى من معايير دفاتر التحملات نفسها، مع ضعف كبير في الجودة، وغياب التخطيط المستقبلي للمدينة وعدم رسم حدود لها، مما أدى إلى التوسع الافتراسي «للمساحات الخضراء» والأراضي الصالحة للزراعة (الرصيد العقاري الفلاحي) وغياب مطلق لرأي السكان وتنظيماتهم السياسية والمدنية في هندسة المدينة والتعبير عن حاجياتهم من المرافق الضرورية.

لقد نتج عن هذه السياسات الطبقية الجشعة اندلاع نضالات شعبية للساكنة ضد: -احتلال الأراضي الجماعية، - مقاومة الهدم بدون بدائل، - المطالبة بالحق في إعادة هيكلة الأحياء بطرق عادلة وبنيات تحتية حقيقية، - النضال من أجل الحق في السكن اللائق، - النضال من أجل المرافق الاجتماعية والثقافية والمساحات الخضراء، - النضال من أجل الاعتراف السياسي والقانوني بالمناطق المنكوبة وجبر الأضرار...

لكن الدولة في أحسن الأحوال احتوت هذه النضالات في إطار الحلول لملفات فردية انتقائية لا كمشكلة بنيوية محلية ووطنية، وكذلك لغياب تأطيرها بسياسة بديلة للتعمير والعمران بعيدا عن جشع مافيا العقار ومؤسساته من جهة والهواجس الأمنية للاستبداد والضبط الاجتماعي والفساد المرتبط بمجال التعمير...

إن الزائر للمدينة المغربية منذ عدة عقود سيلاحظ أنها دائما في أوراش للحفر بدعاوى الإصلاح وإعادة الهيكلة وتجديد التهيئة كليا أو جزئيا كل سنة وخاصة عند اقتراب دورية الانتخابات الجماعية أو استجابة لحاجيات سياسة الواجهة اللاشعبية مما يجعل الترميمات القصيرة المدى بدون رؤية استراتيجية لمخطط المدينة ما عدى إثراء المافيا العقارية وبنيات الفساد السلطوي مما يخلف الضحايا من المهجرين قسرا من منازلهم ويعيد توزيع وإعادة هيكلة فضاءات المدينة طبقيا ويبذر المال العمومي ويقلب الأولويات عن طريق هدر الأموال العمومية في سياسات الواجهة.

إن ما يحدث من كوارث خلال الزلازل (زلزال الحوز...) ومن فيضانات (منطقة الشمال وفي مقدمتها القصر الكبير ...) ومن حوادث السير ومن توتر دائم نتيجة فوضى الطرق والبنيات التحتية يرجع لغياب رؤية استراتيجية للمدينة ولتردي البنيات التحتية وفسادها وللغش المستشري ولعدم جودة الطرق أو غيابها ولمركزة خطوط السكك وتحديثها وتوزيعها بشكل غير عادل (المغرب النافع/ المغرب الغير النافع) ويجعل مركزة سياسة هندسة فضاءات المدن تحت السلطة المطلقة لوزارة الداخلية.

إن الرؤية المتحكمة لحد الآن في المدينة (نشأة وتدبيرا وتخطيطا) هي رؤية مخزنية استبدادية تبعية تشكل خطرا على الطابع الاجتماعي والثقافي للمدينة وعلى الرصيد العقاري الفلاحي، وتحمل في أحشائها الارتجال والتخبط والترقيع والتسليع والخوصصة للأرض والسكن والفوارق الطبقية والأخطار المحدقة على البشر والبيئة والجمالية.

إن المدينة البديلة، ليست مجرد هندسة ومسائل تقنية متحكم فيها من طرف الرؤية الأمنية ممزوجة بهوس الواجهة، إنها روية متكاملة لمشروع مجتمعي بديل يضع في أولوياته حل المسألة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمجالية والبيئية ورفاهية السكان على أرضية مدينة «المواطنة المتساوية».

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة**: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف**: 0668671174 ■ **ملف الصحافة** : 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني**: 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي المكتب السياسي:

كل التضامن مع المحامين/ات وهيئاتهم في نضالهم/ن من أجل استقلالية المحاماة واستقلالية السلطة القضائية وفي الدفاع عن حقوق الانسان والعدل وقيم الديمقراطية الحقة

يتابع المكتب السياسي احتجاجات ومعارك المحامين/ات ضد مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة رقم 63.23 ، والذي عرض من طرف الحكومة على البرلمان لمناقشته، ومنها التوقف الشامل عن تقديم الخدمات المهنية والوقفة الحاشدة المنظمة أمام البرلمان يوم 6 فبراير 2026. وتأتي هذه الاحتجاجات رفضا لهذا المشروع نظرا لما يتهدد المهنة من عصف بالعديد من المكتسبات القانونية التي راكمها جسم المحاماة عبر تاريخه النضالي من خلال هيئاته وجمعياته المناضلة لحماية استقلالية مهنة المحاماة لتشكل رافعة من رافعات الدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية والعدل والعدالة، وركيزة للنضال من أجل الدولة الديمقراطية.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وهو يتابع المعارك النضالية الموحدة لقطاع المحامين ضد هذا المشروع الأحادي الذي يهدد المكتسبات ويقزم المهنة ويخضعها للرقابة الإدارية ويضعف دور الهيئات المنظمة للمحامين فإنه يعلن للرأي العام ما يلي:

1- أن مهنة المحاماة كانت ولا تزال أحد أعمدة النضال الديمقراطي ببلادنا، وشكلت في أحلك الظروف السياسية للقمع الأسود للنظام المخزني ضد المعارضة طليعة من طلائع النضال من أجل الديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان والمرافعة من أجل الحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفضح التعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وكل أساليب الاستبداد، وأفرزت مناضلين/آت وأطرا حقوقية من العيار الثقيل في ميزان النضال الحقوقي والسياسي ببلادنا.

2- أن الاستهداف السياسي المخزني لاستقلالية مهنة المحاماة بالتغييرات القانونية من خلال اعتبار المحاماة خدمة أو وظيفة منظمة إداريا لا باعتبارها هيئة وشريكا مستقلا داخل السلطة القضائية، وتوسيع تدخل السلطة التنفيذية في تفاصيل المهنة، وجعل التنظيم المهني ذو طابع تقني عبر نزع الصلاحيات للهيئات المنظمة للمحاماة ينتج عنه المس باستقلالية الدفاع وحصانة الدفاع والمس بالمحاكمة العادلة عبر إضعاف دور المحامي وإخضاعه لرقابة القاضي والنيابة العامة، وعبر تقليص هامش حرية المحامي في مرافعاته في القضايا السياسية والحقوقية.

3- إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يؤكد أن المحاماة ليست حرفة أو مهنة مثل باقي المهن، بل هي بالدرجة الأولى أداة للدفاع عن العدل والعدالة وحقوق الانسان، بالتالي فإن استقلالية مهنة المحاماة هي دعامة أساسية لضمان استقلالية السلطة القضائية.

4 - إن حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يرفض تقييد مهنة المحاماة والحد من استقلاليتها وتهديد المكتسبات المتراكمة عبر عقود من النضال الحقوقي ببلادنا، فإنه:

. يعلن تضامنه المطلق مع المحامين/آت وهيئاتهم التنظيمية ضد مشروع قانون مهنة المحاماة الذي يهدف إلى إضعاف دور المحامين وتقزيم دورهم ودور هيئاتهم في المجتمع.

. يثمن عاليا الدور الذي يلعبه قطاع محامي/ات حزب النهج الديمقراطي العمالي في فضح الخلفيات السياسية الرجعية من وراء هذا المشروع التراجعي، ويطالب بسحبه. كما يثمن نضال الجبهة الوطنية للدفاع عن استقلالية مهنة المحاماة وخطواتها النضالية من أجل تعزيز النضال الحقوقي والديمقراطي ببلادنا.

المكتب السياسي
8 فبراير 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط:

لتتحمّل الدولة المغربية مسؤولياتها كاملة بإعلان المناطق المتضررة من الفيضانات مناطق منكوبة وإنهاء التهميش التاريخي لهذه المنطقة، ووقف نهب خيراتها وتدمير بيئتها

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط بقلق شديد ما تعرفه مناطق واسعة من حوضي اللكوس وسبو من فيضانات مدمّرة أدت إلى ترحيل جماعي شمل عشرات الآلاف من المواطنين، اغلبهم من الفقراء الحضريين وكادحي البوادي، وسقوط قتلى في حوادث متفرقة في المنطقة، وإغراق عشرات آلاف من المساكن ومئات آلاف من الأراضي الفلاحية والإضرار البالغ بقطعان الماشية تكشف بشكل فاضح الإفلاس التام للسياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية وحكوماتها المتعاقبة في مجال تهيئة المجال وتدبير والموارد الطبيعية، وتُعرّي فشلها في اعتماد رؤية استباقية تحقق الحماية الفعلية للساكنة ومجال العيش والنظم البئية في الحوضين.

وفي هذا الإطار، يسجل المكتب الجهوي أن ما وقع ويقع هو نتيجة مباشرة لسنوات طويلة من الإهمال، وسوء التخطيط، والتدمير الممنهج للمجال البيئي والغابوي، والتوسع العمراني العشوائي في مجاري الأودية،في ظل أزمة السكن في بوادي المنطقة وحواضرها، وهيمنة المضاربات العقارية والاستحواذ على اراضي الجموع واراضي الملك الخاص للدولة، كما أن الوضع الكارثي القائم هو نتيجة أيضا للتدبير الكارثي للواردات المائية على سدود الحوضين في ظل التساقطات الاستثنائية لهذا الموسم.

لقد أدت هذه السياسات وفي ظل غياب تام للمحاسبة وربط المسؤولية بالمحاسبةإلى تكريس منطق الإفلات من العقاب، وتعميق الاختلالات البنيوية في تدبير المجال والموارد الطبيعية، وتحميل كلفة الفشل السياسي والتدبيري للفئات الشعبية.

وامام هول الكارثة وفداحة فاتورة الخسائر التي يتحملها فقراء وعمال وكادحي المنطقة، يسجّل حزب النهج الديمقراطي العمالي محدودية تأثير تدخلات السلطات وعجزها في اغلب الاحيان عن حماية الساكنة، سواء من حيث الإنذار المبكر، أو الإغاثة، أو توفير الإيواء الكافي واللائق، أو حماية مساكن الساكنة وممتلكاتهم وأراضيهم الفلاحية ومصادر عيشهم، و يطالب بما يلي:

1- إعلان منطقة الغرب، ومدينة القصر الكبير وضواحيها مناطق منكوبة مع ما يترتب عن ذلك من التزام على الدولة بتوفير التعويضات المنصفة للضحايا عن الخسائر التي لحقت ممتلكاتهم وأرزاقهم، دون تسويف ومحسوبية أو بيروقراطية.

2- تدخل فوري وعاجل لإنقاذ المتضررين، وضمان الإيواء اللائق وكل شروط العيش الكريم، مع تمكين الفلاحين الكادحين من الدعم المباشر لإنقاذ ما تبقى من قطاعنهم وتمكينهم من استئناف الموسم الفلاحي بعد انحسار مياه الفيضانات وتعويض العمال الزراعيين الذين فرضت عليهم العطالة بسبب الفيضانات.

3- فتح تحقيقات مستقلة وجدية لتحديد المسؤوليات ومحاسبة المتورطين في تدمير المجال والبيئة.

4- وقف كل أشكال الاعتداء على المجال الغابوي ومجاري الأودية، وتفعيل القوانين الزجرية دون انتقائية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

5- إقرار مخطط استعجالي لحماية حوضي اللكوس وسبو، قائم على العدالة الاجتماعية والمجالية والبيئية.

6- إشراك الساكنة المحلية والقوى الديمقراطية والحية في بلورة البدائل وإشراك المواطنين في اتخاذ القرار بدل تهميشهم وترجيح مصالح امتدادات التحالف الطبقي الحاكم على صعيد المنطقة.

7- إقرار مخططات استرتيجية لتهيئة حواضر وبوادي المنطقة تقوم على التدبير المنصف والمتوازن للمجال والتوزيع العادل للثروات التي تزخر بها وتوفر البنيات التحتية الطرقية والصحية والتعليمية وغيرها لتحقيق تنمية فعلية تضمن كرامة الإنسان، وتطوير آليات الاستشعار والإنذار والتدخل أمام الكوارث والظواهر الطبيعية القصوى التي تتردد على المنطقة.

وإذ يحمل المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط، الدولة المغربية المسؤولية الكاملة عن هذا الوضع الكارثي نتيجة الإهمال وسوء التدبير، فإنه يؤكد أن الصمت والتطبيع مع الإهمال جريمة، وأن النضال سيستمر بكل الأشكال المشروعة دفاعًا عن الأرض والإنسان والكرامة، ويدعو إلى تنسيق الجهود والعمل المشترك لدعم الضحايا والوقوف إلى جانبهم في المطالبة بإغاثتهم وجبر أضرارهم، وفي حقهم في العيش الآمن والكريم بعيدا عن كماشة الفساد وقبضة الاستبداد.

لا للتهميش... ولا للإفلات من المحاسبة.

الرباط، 9 فبراير 2026

عن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرّبا

بيان المكتب الجهوي لجهة الشرق لحزب النهج الديمقراطي العمالي

اجتمع المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق يوم الخميس 29 يناير 2026، لتدارس الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالجهة، وتثمين النضالات الشعبية، واتخاذ مواقفه تجاه عدد من القضايا وطنيا وجهويا، ويعلن للرأي العام ما يلي:

✓ يعبر المكتب عن تضامنه الكامل مع كافة المواطنات والمواطنين المتضررين من الفيضانات، خاصة بمدينة القصر الكبير ومدن أخرى، ويطالب بإعلان مدينة القصر الكبير منطقة منكوبة، وتحميل المسؤولية للجهات المقصرة في الوقاية والتدخل.

✓ يدين بشدة رفع خرقة العلم الصهيوني بمنطقة بين لجراف الحدودية بمدينة السعيدية، ويحيّي الوقفات الاحتجاجية التي نظمتها فروع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بكل من بركان ووجدة، بمشاركة القوى المناهضة للصهيونية والتطبيع، يوم الأحد 25 يناير 2026، لإدانة هذه الممارسة السياسية المسمومة والمدبرة، الهادفة إلى تأجيج التناقضات بين الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري، المناهضين للصهيونية والتطبيع. كما يؤكد على ضرورة رفع درجة اليقظة والتصدي لكل محاولات الاستفزاز والصهينة بالجهة الشرقية.

✓ يستنكر بشدة قتل ثلاثة مواطنين مغاربة على يد الجيش الجزائري بالمناطق الحدودية لإقليم بوعرفة، ويطالب بالكشف عن الحقيقة كاملة، وتنوير الرأي العام، ومحاسبة المسؤولين، وضمان دفن الضحايا في وطنهم.

✓ يرفض سوء التدبير الذي يطال مشاريع البنية التحتية، وما ينتج عنه من هدر للمال العام، ويدعو إلى إعمال مبدأ المحاسبة وضمان الشفافية الكاملة في كل المشاريع العمومية من حيث الجدوى والجودة (الطرق، التبليط، القناطر، السدود، قنوات التطهير، والمرافق العمومية...).

✓ يدعم صمود ساكنة فجيج في معركتهم ضد تفويت مياه الواحة للشركات،ويحيّي استمرار الوقفات الاحتجاجية الأسبوعية منذ أزيد من 27 شهرا،ويدين كل محاولات التضييق على الاحتجاج السلمي، مؤكدا حق الساكنة في التعبير والدفاع عن حقوقها، وفي مقدمتها التدبير المحلي لمياه الواحة ورفض خوصصتها.

✓ يتقدم بتعازيه الحارة لعائلات ضحايا حادثة النقل المدرسي بوعنان/أمباج، ويتضامن مع المصابين، ويطالب بفتح تحقيق جدي ومسؤول،وترتيب المسؤوليات في وفاة التلميذة والسائق.

✓ يستنكر حرمان العاملات والعمال بدار الأمومة بتالسينت من أجورهم لمدة تسعة أشهر، بسبب رفضهم للعرض المهين المقدم لهم، ويطالب بتسوية وضعياتهم القانونية والمهنية فورا (عقود عمل، تغطية صحية، التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأجور عادلة).

✓ يرفض استغلال العمال المنجميين بأمباج في ظروف قاسية، بأجور زهيدة وغياب الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية، ويطالب بتمتيعهم بكافة حقوقهم المشروعة، ومحاسبة الشركات المتورطة في التهرب من واجباتها القانونية.

✓ يعلن تضامنه المبدئي واللامشروط مع تنسيقية المعطلين بتالسينت، ومع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب – فرع وجدة، وكافة فروع الجهة الشرقية، في نضالاتهم من أجل الحق في الشغل والكرامة والتنظيم. كمايتضامن مع الرفيق أفقير سعيد المعتصم منذ أزيد من ثلاثة أشهر من أجل حقه في الشغل ببني تيجيت.

✓ يطالب بفتح تحقيق جدي ومسؤول حول وفاة المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء – حادثة رأس عصفور، والكشف عن الأسباب الحقيقية للوفاة، مع ترتيب المسؤوليات وضمان حقوق الضحايا وكرامتهم الإنسانية.

✓ يزكي المكتب قرارات وخلاصات اللجنة المركزية الأخيرة لحزبنا، وخاصة ما يتعلق بالاستعدادات للمؤتمر الوطني السادس، ويدعو كافة المناضلات والمناضلين بالجهة الشرقية إلى التعبئة والمساهمة النوعية في إنجاح هذه المحطة التنظيمية الهامة.

المكتب الجهوي –الجهة الشرقية
الثلاثاء 03 فبراير 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينعي الرفيق الحسين لهناوي:

لن ننساك، وسنستمر على دربك، درب النضال والكفاح

بكل حزن وأسى، ينعي حزب النهج الديمقراطي العمالي أحد أخلص مناضليه، الرفيق الحسين لهناوي، عضو المكتب السياسي الذي رحل عنا صباح الجمعة 6 فبراير 2026.

الرفيق الحسين لهناوي المهندس، السياسي، النقابي المناضل الجسور رجل الظل الذي لا يكل ولا يمل، يعمل في صمت ونكران ذات، وتسبق ابتسامته الصادقة كلماته، كاشفة عن تواضع جم وصبر عميق.

الفقيد كان نموذجا للعطاء الهادئ، والعمل الدؤوب، والإيمان الراسخ بقضية الطبقة العاملة.

برحيله نفقد رفيقًا صادقًا، ونخسر قامة نضالية، لكننا نستمد من مسيرته قوة لمواصلة الطريق الذي آمن به وناضل من أجله.

عزاؤنا واحد في هذا المصاب الجلل، لرفيقة دربه الرفيقة نعيمة الشبلي وابنائه أميمة وزياد وخليل، ورفيقاته ورفاقه، وكافة أفراد أسرته وعائلته وأهله

لروحك السلام والسكينة فقيدنا الحسين لهناوي.

وعزاؤنا واحد.

> المكتب السياسي
الرباط: 6 فبراير 2026

النهج الديمقراطي العمالي جهة الشمال الريف:

عزاءنا واحد في رحيل رجل استثنائي

بقلوب يعتصرها الألم والحسرة، تلقت جهة الشمال/الريف لحزب النهج الديمقراطي العمالي نبأ رحيل الرفيق المناضل الحسين الهناوي، عضو المكتب السياسي للحزب، الذي غادرنا بعد مسار نضالي طويل، حافل بالعطاء والتضحية والوفاء لقضايا الجماهير الشعبية والكادحين.

لقد كان الفقيد مثالا للمناضل الصادق الذي لم تغره المواقع ولا الحسابات الضيقة، بل ظل ثابتا على مبادئه، مدافعا عن قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ومنخرطاً في كل واجهات النضال الديمقراطي والتقدمي، مؤمناً بأن التغيير الحقيقي لا يبنى إلا بإرادة الشعوب وتنظيمها الواعي. برحيله، تفقد الحركة اليسارية المغربية صوتا صلبا وضميرا حيا، ورمزا من رموز الالتزام الثوري الذي لا يساوم ولا ينحني.

إن جهة الشمال/الريف لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وهي تتقدم بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى عائلة الفقيد ورفاقه وأصدقائه وكل من عرفه من قريب أو بعيد، تستحضر خصاله الإنسانية العالية، وتواضعه النادر، وإيمانه العميق بعدالة قضايا الشعب. إن رحيله خسارة جسيمة، لكنه يترك إرثا نضالياً سيظل نبراساً للأجيال القادمة، ودعوة مفتوحة لمواصلة الطريق الذي اختاره بكل شجاعة وإخلاص.

وداعا أيها الرفيق الحسين الهناوي... ستبقى حاضرا في الذاكرة النضالية، وفي كل خطوة تخطوها القوى المناضلة من أجل مغرب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

> جهة الشمال/الريف
حزب النهج الديمقراطي العمالي

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة تؤكد أن ما يسمى بمجلس السلام العالمي هو صيغة للفاشية الأمريكية للتخلص من القانون الدولي...

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع اجتماعها الدوري يوم السبت 7 فبراير 6202، في سياق يتميز على الصعيد الوطني بالفيضانات الخطيرة التي ضربت مناطق شاسعة ببلادنا وما ترتب عنها من خسائر فادحة في الممتلكات والمزروعات والمحاصيل والماشية وفي البنى التحتية وغيرها.

وعلى مستوى القضية الفلسطينية، تم الوقوف عند استمرار اعتداءات الكيان الصهيوني المتكررة على كل من سوريا ولبنان واحتلال أجزاء كاملة منهما فضلا عن الجولان وكذا التهديد بشن عدوان أمريكي-صهيوني على إيران.

كما سجلت فتح معبر رفح وهو تقدم نسبي فقط، ذلك أن قوات الاحتلال الصهيوني تتحكم في المعبر وتجعل مرور المسافرين منه مناسبة للاعتداء عليهم واعتقال البعض منهم ومواصلة منع دخول آلاف الشاحنات المحملة بمساعدات ضرورية وحيوية ما أحوج سكان غزة إليها في أجواء ممطرة وباردة.

إضافة إلى استمرار الاعتداءات على المسجد الأقصى بنفس الوتيرة، وما تعيشه الضفة الغربية بدورها من إبادة صامتة.

هذا إلى جانب الاعتداء الهمجي على مقر الأونروا بالقدس وعرقلة عملها واستقالة مسؤولان في هيومن رايتس ووتش بسب عدم إصدار هذه الأخيرة لتقرير عن الأوضاع في فلسطين كانا قد اشتغلا عليه.

في هذا السياق الفلسطيني المتسم باستمرار المجازر الصهيونية واحتلال أجزاء من غزة سينعقد ما يسمى بمجلس السلام العالمي يوم 91 فبراير الجاري.

وإذ تحيي السكرتارية الوطنية عاليا صمود الشعب الفلسطيني في وجه الإبادة والتهجير ومختلف أشكال التضامن على الصعيد الدولي فإنها؛

1) تدعو إلى الانخراط في جهود الدعم والإغاثة لضحايا الفيضانات بعموم المناطق المنكوبة في بلادنا، بما يجسد أخلاق التضامن وقيم التكافل الراسخة لدى المغاربة.

2) تسجل نجاح إضراب عمال الموانئ عالميا وضمنه مشاركة عمال ميناء طنجة المتوسط في هذه المبادرة التي تجسد روح التضامن الأممي الأصيل مع القضية الفلسطينية.

3) تحيي الحملة العالمية لإنقاذ الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال بعدما تم الهجوم على حقوقهم ومكتسباتهم بشكل غير مسبوق وتتوجه بتحيات التقدير ل"مغربيات ضد التطبيع" على أخذها مبادرة الانخراط في هذه الحملة وتدعو إلى المزيد من تعزيزها، للتعريف بالجرائم الوحشية التي يرتكبها الاحتلال في حق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين، والعمل على تعبئة الرأي العام والضغط على القوى الدولية للمطالبة بالإفراج عنهم.

4) تثمن الاستعدادات الجارية لانطلاق أسطول الصمود العالمي 2 والقافلة البرية 2 يوم 92 مارس القادم، الأمر الذي سيضيف شحنة نضالية كبرى لفعاليات يوم الأرض الفلسطيني لهذه السنة.

5) تؤكد أن ما يسمى بمجلس السلام العالمي هو صيغة للفاشية الأمريكية للتخلص من القانون الدولي ومن منظمة الأمم المتحدة وفرض شريعة الغاب الإمبريالية الأمريكية وتعبر عن رفضها لمشاركة المغرب وعدد من الدول العربية والإسلامية فيه لما يجسده من نزعة استعمارية، وتدعو الدولة المغربية إلى الانسحاب منه والاصطفاف إلى جانب الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاستعمار والإنصات إلى صوت الشعب المغربي الذي يطالب بوضع حد للتطبيع مع العدو الصهيوني المجرم، وحتى لا يوظف المغرب أداة في خدمة الصهيونية، أو غطاء سياسيا لمشاريعها الرامية إلى إبادة الشعب الفلسطيني ومواجهة مقاومته المشروعة.

6) تثمن جهود فروع الجبهة وهيئاتها في دعم القضية الفلسطينية، ومناهضة التطبيع، وتعزيز حملات مقاطعة المنتوجات الصهيونية، وفاءً لثوابت الشعب المغربي وانتصارًا للقضية الفلسطينية.

7) تدين بقوة المنع المقنع لإصدارات جديدة حول القضية الفلسطينية، نخص بالذكر منها كتاب للرفيق معاد الجحري نائب المنسق الوطني للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والأخ أحمد ويحمان رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع.

8) تخبر الرأي العام، أن محاكمة 31 من مناضليها، المناهضين للتطبيع، في الملف المعروف بالدعوة لمقاطعة متاجر كارفور، ستعقد يوم الأثنين 61 فبراير 6202، على الساعة التاسعة صباحا، بمحكمة الإستئناف بالرباط، وتدعو المحاميات والمحامين المناصرات والمناصرين للقضية الفلسطينية، إلى المساهمة في الدفاع، والوقوف إلى جانب المتابعين في هذا الملف.

9) تدعو سائر مكونات الجبهة وفروعها إلى الاستعداد لإنجاح أشغال المجلس الوطني السادس الذي سينعقد يوم فاتح مارس المقبل بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

> السكرتارية الوطنية
7 فبراير 6202.

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 18)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بمناطق الصراع – ببعض بلدان أمريكا اللاتينية

الهاشمي كبدة

إن تحليل وضعيات الحركة النقابية بأمريكا اللاتينية يجعلنا نقف على صعوبة بناء نسق تصوري مستقل ومتماسك ومتصل للكتلة العمالية في هذه القارة المنكوبة. فهذه الأخيرة تحيلنا على مشاكل الهيمنة والتنمية والديمقراطية والهويات الوطنية. لكنها تواجهنا أيضا بخصائص فريد من ضمنها مآل الشعوب الأصلية، وتعدد الأعراق، وتجارة المخدرات، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المشهدين السياسي والاقتصادي... إن اعتبار أمريكا اللاتينية كتلة واحدة يُغفل تنوع أقطارها. وفي هذا السياق، فإن الحركة النقابية تعكس بجد تمايز التشكيلات الاجتماعية لهذه الأقطار. وسأركّز بهذا الصدد على نموذجين: الكونفدرالية العامة للشغل الأرجنتينية وكونفدرالية شغيلة المكسيك. فالأولى بصمت تجربتها المشهد النقابي بالأرجنتين بعد الحرب العالمية الثانية في ظل البيرونية (péronisme)(a) المجسدة للديمقراطية الزائفة والدولة التكتلية(1). والثانية ارتبطت تجربتها ارتباطا وثيقا بالحزب الثوري المؤسساتي المكسيكي. لكن قبل إيجاز بعض مظاهر الفعل النقابي بالأرجنتين وبالمكسيك بعد الحرب العالمية الثانية، لنلامس عناصرا لولادته وسيرورته بهاذين البلدين.

على الرغم من استقلال الارجنتين وتمتعه بدستور فيدرالي واستيطانه بكثافة منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن الحركتين العمالية والنقابية لم تعرف النشأة في هذا القطر إلا في نهاية العقد السابع من ذلك القرن. فقد كانت البداية مع عمال المطابع الذين أنشأوا اتحادهم النقابي سنة 1878 ببيونيس أيريس. وفي 1901، أسس التيار الأناركي الفيدرالية العمالية الجهوية. واندلعت بين 1901 و1921 سلسلة من الإضرابات وجهت في الغالب بالقمع لاسيما خلال الأسبوع المأساوي لينابر 1919(b). وفي ظل العنف الذي عانوا منه، عرف نفوذ الأناركيين نكوصا. وظلت الحركة النقابية الأرجنتينية خلال العقود الثلاثة الأولى للقرن العشرين منقسمة بين، من جهة، توجه نحا إلى الصراع الطبقي وإلى العمل المباشر، ومن جهة أخرى، توجه ركز على العمل السياسي. وهذا ما ولد التذبذب التنظيمي النقابي المزمن، إذ بفعل الصراع الأيديولوجي، نشأت خلال العقد الثالث من القرن العشرين ثلاثة مركزيات نقابية وهي: الاتحاد النقابي الأرجنتيني، الكونفدرالية العمالية الأرجنتينية، الكونفدرالية العامة للشغل(2). ويسجل أن التيار الشيوعي إن كان مقصيا من التمثيل في هياكل المنظمتين الأولين، فإنه قد استطاع أن يفرض مكانة في المنظمة الثالثة لاسيما بعد التحاق لجنة الوحدة النقابية الطبقية التي كان يتزعمها بهذه الأخيرة. وقد كانت تلك اللجنة تؤطر نقابات نشطة في قطاعات النقل والنسيج والبناء. وفي النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين، عملت الحركة النقابية على تمتين بنياتها التنظيمية. وعندما شرعت الحكومة في تحرير الاقتصاد، وأتاح المناخ الاقتصادي بصيص أمل لتحسين شروط الشغل والأجور، ازدادت فعالية في أدائها. وفي غضون تلك الفترة، نما حجم العضوية في صفوف النقابات الأرجنتينية من 360000 إلى 440000 عضوا(3). ومع ذلك، فإن النضال النقابي والاجتماعي لتلك الحركة لم يسفر إلا عن نتائج محبطة. فلم يرصد إعادة توزيع الدخل على الأجراء، وحتى الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة كانت ضئيلة للغاية.

جاء الجنرال بيرون إلى الحكم في 1943 إثر تنفيذ مجموعة من الضباط المحسوبين على التيار الفاشي لانقلاب عسكري. وقد حكم صعود النظام البيروني سياق اقتصادي وسياسي من سماته: ازدياد النظام استبدادا بحل كل الهيئات التمثيلية من برلمان وأحزاب ونقابات، واحتكار وسائل الإعلام، وقمع كل القوى المعارضة درئا لانتفاضة الجماهير الساخطة جراء تردي أوضاعها المعيشية... وعلى نحو متناقض، نهج النظام سياسة شعبوية في المجال الاجتماعي حيث تقدم بيرون بمقترح التوفيق بين السياسات الوطنية والحركات الاحتجاجية من خلال وضع نظام رعاية انعكس فائدة على الأجراء والشرائح الفقيرة. وبالرغم من السياسات المناوئة للعمل النقابي، عمد بيرون إلى الاستجابة إلى بعض المطالب النقابية. وهكذا، ففضلا عن تقنين النقابات، نفذ بيرون إصلاحات طالت حقوقا شغلية: الاتفاقيات الجماعية، الزيادة في الأجور، الحد الأدنى من الأجر، الرخص المدفوعة الأجر، التعويض عن فقدان الشغل، المعاشات التقاعدية، يوم عمل من ثماني ساعات... (4)

لقد نهج بيرون سياسة غزو النقابات وتعزيز التنمية الوطنية، وهي سياسة استهدفت البرجوازية الصناعية، لكنها انعكست أيضا إيجابا على الشرائح الاجتماعية الأخرى. ومرت السياسة النقابية البيرونية بمرحلتين. اتسمت الأولى، الممتدة من 1946 إلى 1951، بتعزيز بيرون لنفوذه على التنظيمات العمالية بهيكلتها، حسب الأنشطة المهنية، في فيدراليات وطنية، ثم بتجميعها في مركزية وحيدة هي الكونفدرالية العامة للشغل. وفي غياب سبل أخرى لمواصلة الدفاع عن مصالحها القطاعية أمام الدولة، رضخت تلك التنظيمات لقرار التمركز. وتميزت الثانية، التي غطت ما بعد 1951، بمزيد من التحكم في الحركة العمالية تفاديا لاستغلال هذه الأخيرة لتداعيات الركود الاقتصاد التي كان من شأنها إطلاق شرارات انتفاضات ضد نظام الحكم(5). لكن بالرغم من تفاقم الأزمة الاقتصادية، والتراجع الكبير للدعم الحكومي، فقد كبحت الهيمنة الحكومية على الكونفدرالية العامة للشغل الرغبة في الانتفاض الذي عبرت عنه القواعد العمالية. وهروبا من البيروقراطية المسلطة على هذه المركزية، انصاع في النهاية معظم النقابيين المعارضين لاسيما المنتمين للتيارات اليسارية إلى الضوابط التي كرسها بيرون أو انسحبوا مؤقتا من المشهد النقابي، مما أفضى إلى تعميم الأسلوب البيروني داخل النقابات، وعزز اندماجها وخضوعها للدولة(6). وهكذا، في المرحلتين معا، ظلت الكونفدرالية العامة للشغل جزأ لا يتجزأ من الدولة. وبعد الإطاحة ببيرون من الحكم في 1955، صارت هذه المركزية النقابية تخضع لرقابة أكثر صرامة، وزادت انقساماتها الداخلية في إضعافها.

نشأت الحركة العمالية المكسيكية في سياق متسم بخضوع المكسيك لحكم العسكر لتسعة عقود بعد استقلاله، وبتكريس هؤلاء لنظام زراعي إقطاعي، وبفتحهم الاقتصاد للرساميل الأجنبية، وبعيش البلاد على إيقاع انتفاضات شعبية. وقد انطلق الفعل العمالي بتأسيس هيئة تحت اسم «الدائرة الكبرى للشغيلة» في 1872. والتحقت بصفوف هذه الدائرة تعاونيات وتعاضديات مما نم عن هيكلة نواة لمركزية نقابية. وبالرغم من أن الحركة العمالية كانت في البدء تبدي تأييدها للنظام العسكري، فإن هذا الأخير بادر إلى قمعها بحكم مناوئته لأي شكل من النضال الاجتماعي. وأمام هذا الاضطهاد، شكل السككيون والنساج نقابات شبه سرية. وفي 1898 أطلق عمال النسيج شرارة إضراب في وجه الباطرونا. وابتداء من 1906، أشعل الأناركيون فتيل حراك واجهه النظام العسكري بإصدار مرسوم حظرت بموجبه الإضرابات. وبعد تصاعد الاحتجاجات، قاد زاباتا(c) ثورة الفلاحين. وأمام اتساع نطاق الثورة المكسيكية، استقالت الطغمة العسكرية، لكن الحكام الجدد ترددوا في تطبيق الإصلاحات التي وضعها زاباتا من خلال خطة أيالا(d)، والتي تضمنت مصادرة الأراضي البورية، واسترجاع الأراضي الجماعية المغتصبة، وتأميم ممتلكات محيط العسكر. وعلى الرغم من اعتماد دستور 1917 استمر عدم الاستقرار السياسي لنحو عشر سنوات(7).

ضمن دستور 1917 للشغيلة الصناعية والزراعية حق تأسيس النقابات وممارسة الإضراب. وهكذا عاشت الساحة النقابية المكسيكية خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين على إيقاع التعدد. فقد تأسست في 1918 الكونفدرالية الجهوية العمالية المكسيكية. وإن أفلحت هذه الأخيرة في تحسين التشريعات الاجتماعية، فإنها أخفقت في انتزاع مطلب الرفع من الأجور. وابتداء من 1928 أصيبت هذه المركزية النقابية بالضعف جراء برقرطتها (bureaucratisation) وفساد قادتها. وأحرز الأناركيون تقدما في الكونفدرالية العامة للشغل التي هيكلوها في 1921. وتشكلت مركزيات ونقابات مستقلة أخرى أحصي عددها في تسعة في 1934. لكن الحراك الاحتجاجي النقابي لم يكن له تأثير يذكر. أما الشيوعيون فقد شرعوا في الاشتغال على النقط التقاطعية بين النقابات العمالية ومنظمات الفلاحين. وبانضمامهم للأممية الشيوعية الثالثة، أنشأوا في 1929 الكونفدرالية النقابية الموحدة للمكسيك(8).

انتهج الرئيس المنتخب في 1934 سياسة وطنية واجتماعية كان من نتائجها تعزيز حرية الإعلام، وإعادة هيكلة الحزب الوطني الثوري ليصبح حزب الثورة المكسيكية، وقبول الدعم الآتي من الشيوعيين... وجاء الشيوعي توليدانو(e) في هذا السياق ليؤسس كونفدرالية شغيلة المكسيك في 1936. وكان شعارها، طبقا للمادة 20 من قانونها الأساسي، « من أجل مجتمع بلا طبقات». ولقد اعتبرت رافدا لحزب الثورة المكسيكية. وجدير بالذكر أن هذه المركزية استطاعت انتزاع العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية من جملتها نزع ملكية النقل السككي من الخواص، وتأميم قطاع البترول، والتوزيع الجزئي للأراضي الزراعية على الفلاحين الصغار... وفي 1946 غير حزب الثورة المكسيكية اسمه إلى «الحزب الثوري المؤسساتي»(9). وبالرغم من اعتراض المنظمات النقابية الأخرى، فإن كونفدرالية شغيلة المكسيك ظلت وازنة بفضل الدعم الحزبي، إذ كان حجم العضوية في صفوفها في 1947 يلامس مليون وثلاث مئة ألف عضوا مقابل 360000 منخرطا للكونفدرالية الموحدة للشغالين(10). ولقد حاول طوليدانو وضع هذه المركزية على نهج تكوين حزب شعبي كبير، إذ صرح قائلا « إن كونفدرالية شغيلة المكسيك لا تسعى فقط إلى دمج المصالح المباشرة للبروليتاريا في برنامجها، بل بعبارة صريحة هي تسعى إلى خلق قوة جديدة في الحياة العامة لبلادنا تهتم أيضا بمصالح الشعب المكسيكي بأكمله»(11). لكن تم طرده بمعية كل الشيوعيين من صفوفها، ومن ثمة شكل منظمة نقابية جديدة تحت اسم «تحالف عمال ومزارعي المكسيك». وبانضمام تلك المركزية إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، غيرت من شعارها إلى «من أجل انعتاق المكسيك». وفي 1950 تحالفت مع «فيدرالية نقابات الشغيلة في خدمة الدولة» لتؤسسا منظمة نقابية تحت اسم «الكتلة الموحدة للشغيلة». وبعد عام 1950، هيمنت هذه الأخيرة على الحركة النقابية المكسيكية، حيث مثلت ركيزة أساسية للحزب الحاكم. وكانت هرمية ومركزية، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة، وسيطرت على المفاوضات الجماعية، وتبقرطت (bureaucratisé) إلى درجة تجميدها لأي عمل نقابي مباشر.

(1) René MOURIAUX، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1993.
(2) Jean BUNEL، Syndicalisme et relations professionnelles en Argentine، Paris، CNRS، 1991.
(3) Nadia DALLAIRE، Évolution du syndicalisme argentin à la lumière des changements sociétaux، Montréal، Université de Québec، 2009.
(4) Idem.
(5) René MOURIAUX، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1993.
(6) Nadia DALLAIRE، Évolution du syndicalisme argentin à la lumière des changements sociétaux، Montréal، Université de Québec، 2009.
(7) René MOURIAUX، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1993.
(8) Idem.
(9) Idem.
(10) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(11) Ilán BIZBERG، Etat et Syndicalisme au Mexique، Thèse de doctorat، Ecole de Hautes Etudes en Sciences Sociales، 1988.
(12) Marie–France PREVOT SCHAPIRA، L'évolution de l'organisation syndicale au Mexique، Revue Problèmes d'Amérique Latine n° 69، 1983.

(a) حركة سياسية أرجنتينية أسسها بيرون في أربعينيات القرن العشرين، وتتميز بالقومية والشعبوية وتدخل الدولة، وتعتمد العمل النقابي لتوحيد الطبقة الشغيلة.
(b) استلهاما من الثورة البولشيفية، شنّ إضراب عام حضي بدعم السكان المحليين، لكنه وجه بقمع عنيف أسفر عن مئات القتلى وآلاف المعتقلين.
(c) شخصية ثورية مكسيكية (1879–1919)، قاد ثورة ضد حكم العسكر الإقطاعي في 1910. ركز مجهوده على إعادة بناء المجتمع المكسيكي بمناداته بإصلاحات اجتماعية جوهرها التوزيع العادل للثروة وإصلاح زراعي...
(d) وثيقة ثورية صدرت في 1911 بالمكسيك، قام بصياغتها زاباتا خلال الثورة المكسيكية، نص فيها على إرجاع الأراضي المغتصبة إلى السكان الأصليين، وإعادة توزيع مزارع الإقطاعيين على الفلاحين الصغار.
(e) زعيم شيوعي نقابي مكسيكي (1893–1969)، ترأس كونفدرالية شغيلة المكسيك منذ تأسيسها حتى طرده منها، وكان مخلصا لسياسة الاتحاد السوفياتي.

قراءة للعدوان الأمريكي على دولة فنزويلا

علال الجديد

لم نودع سنة 2025 بعد، وما حملته من مآسي وآلام وجراحات عميقة نتيجة الحروب المدمرة للإنسان والطبيعة خاصة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في غزة والتي استعملت فيها جميع أنواع المعدات والأسلحة الفتاكة والمحظورة من طرف الكيان الصهيوني بدعم أمريكي / أوروبي وتواطؤ الأنظمة العربية والإسلامية وعجز المنظمات الدولية عن فض هذه الصراعات وإيقاف تلك المجازر التي ارتكبت في حق الشعوب الفلسطينية واللبنانية واليمنية والسورية والايرانية وضحايا الحرب الروسية الأكرانية ،حتى طلع علينا ،يوم 3 يناير 2026 ،خبر العدوان الأمريكي على دولة فنزويلا واختطاف رئيسها نيكولاس مادورو و زوجته في خرق صارخ لكل الأعراف الدولية والقانون الدولي وفرض سياسة القوة والعودة إلى عقيدة « مونرو» التي تعتبر امريكا الجنوبية « حديقة خلفية « لها وممنوعة على أي طرف خارجي أي نطاق صرف وحصري على أمريكا.

العملية العسكرية الأمريكية ضد فنزويلا واختطاف رئيسها نيكولاس مادورو و زوجته تحت مبرر محاربة تجارة المخدرات والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن في المنطقة يأتي في سياق أكبر من الذي تعلنه واشنطن. بل يرتبط جوهريا بالدفاع عن الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وعلى رأسها هيمنة الدولار ، إضافة إلى السيطرة على النفط و مواجهة المشاريع الاستقلالية في الجنوب. فوراء هذه التبريرات ،ترتسم قراءة بديلة وبنيوية تجعل في المقام الأول ،ليس الايديولوجية أو الأمن بل العملة. الهدف الأساسي هو الحفاظ على عملة الدولار كعملة رئيسية في النظام المالي العالمي.

ولفهم هذه المقاربة، يمكن العودة إلى الوراء نحو نصف قرن مضى. في عام 1971، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن ربط الدولار بالذهب بشكل كامل بقرار مفاجىء من الرئيس نيكسون ما أنهى نظام بريتون وودز وكان ذلك نتيجة لتزايد عجز الميزان التجاري والمالي للبلد واستنزاف احتياطاتها من الذهب. إلغاء قابلية تحويل الدولار المباشر للذهب ،كان له تبعات : نهاية معيار الذهب ،لم يعد الدولار مدعوما بالذهب ،وانفصلت أسعار الصرف ،ودخل العالم فترة من التقلبات. لاحقا ،تم تعزيز الدولار من خلال ربطه بالنفط (معيار النفط) حيث أصبحت نفقات النفط تتم بالدولار مما حافظ على مركزيته عالميا.

3 سنوات بعد ذلك ،في سنة 1974 عقد هانري كيسنجر اتفاقية استراتيجية مع المملكة العربية السعودية ،أساسها بيع النفط بالدولار الامريكي ،وهذا الاتفاق الثنائي ،سيصبح معمولا به في كل العالم.

النفط مورد ضروري للاقتصاد الحديث ولا يمكن شراؤه إلا بالدولار (نشأة نظام البترودولار). هذه المسألة ستخلق طلبا متزايدا للعملة الأمريكية. فكل الدول المستوردة للطاقة ، عليها توفير احتياطي من الدولار لتأمين عملية التوريد. هذه الهندسة تتيح لأمريكا تمويل احتياجاتها،تمويل نظامها العسكري ونموذجها الاقتصادي دون الحاجة إلى إعادة الهيكلة المفروضة على دول العالم الأخرى.

البترودولار إذن ليس مسألة تقنية بل يمثل قلب التفوق الأمريكي منذ خمسين سنة ويكون في كثير من الحالات حاسما أكثر من العمليات العسكرية.

في هذا السياق ،تحتل فنزويلا موقعا استراتيجيا كبيرا .فالبلد يحتوي على 303 مليار برميل احتياطي ويعتبر أول احتياطي في العالم قبل المملكة العربية السعودية . لوحده يركز تقريبا 20 ٪ من الاحتياط العالمي .لهذا وابتداء من 2010 بدأت كركاس تميل إلى التخلي عن التعامل بالدولار. في عام 2018، أعلن أصحاب القرار في فنزويلا عن عزمهم الحد من تبعيتهم للدولار في تعاملاتهم النفطية وبدأوا التعامل بعملات أخرى كاليوان الصيني أو اليورو أو الروبل الروسي .في نفس الوقت،عززت فنزويلا علاقاتها المالية مع الصين من خلال دوائر الدفع غير خاضعة لشركة سويفت(swift). وعبرت عن نيتها الالتحاق

بدول البريكس التي تسعى إلى تسريع تطوير الأنظمة النقدية المحلية والبنية التحتية البديلة مثل نظام CIPS الصيني أو مشروع mBridge بين البنوك المركزية، والتهميش التدريجي للدولار في التجارة العالمية النشطة.

هذا السيناريو ليس بلا سابقة تاريخية. في عام 2000، أعلن صدام حسين أن العراق عازم على بيع النفط باليورو. ثلاثة سنوات بعد ذلك ،تم العدوان على العراق وقلب النظام وعودة مبيعات النفط بسرعة الى الدولار. وأن أسلحة الدمار الشامل التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية كمبرر للهجوم على العراق لم يعثر لها على أثر .

في عام 2009، اقترح معمر القذافي إنشاء دينار افريقي يضاف إلى الذهب من أجل التبادلات النفطية وهو ما لم تستسغه واشنطن و اعتبرت أن هذا المشروع هو انشغال استراتيجي قاهر. في عام 2011، تعرضت ليبيا لهجوم من طرف حلف الناتو واغتيال الزعيم الليبي وإنهاء هذا المشروع (إنشاء دينار افريقي).

في هذه الاستمرارية ،أصبح نيكولاس مادورو هدفا جديدا باعتبار فنزويلا تضم احتياطات النفط جيدة جدا أكثر من تلك الموجودة في العراق وليبيا مجتمعة ،وتقربه من ثلاث دول كالصين وروسيا وإيران والتي تسعى بدورها التقليص من تأثير الدولار على المبادلات التجارية وهذا ما اعتبرته واشنطن تهديدا لأمنها القومي، وأن»تأميم النفط» يعتبر « سرقة» من الأمريكيين ومن حق امريكا استغلال هذه الموارد النفطية على اعتبار أنها كانت للشركات الأمريكية في الماضي. هذه التبريرات الرسمية هي نسبية إلى حد كبير. في ظل مكافحة تجارة المخدرات التي تظهر على نطاق واسع، لا تلعب فنزويلا سوى دور هامشي في السوق الأمريكية. الاتهامات والارهاب الموجهة ضد النظام الفنزويلي ترتكز على قواعد هشة، ومبرر الديمقراطية يظهر ضعيفا لكون واشنطن تدعم أكثر الأنظمة ديكتاتورية في العالم. إن اللعبة الحقيقية إذن هي بمثابة الدفاع عن نظام مالي / نقدي طويل الأمد لمدة خمسين سنة في وقت يعاني فيه من الضعف. روسيا تبيع جزءا من نفطها بالروبل واليوان الصيني منذ بداية الحرب مع أوكرانيا، وتناقش العربية السعودية علنا إمكانية بيع نفطها بعملات غير الدولار ،الصين أنشأت نظام CIPS الذي يجمع عدد من الآلاف من البنوك في حوالي 185 دولة. دول البريكس تسرع من وثيرة بناء أرضية تحتية للعملة المحلية من أجل تجاوز الدولار. في هذا السياق ،يفهم العدوان على فنزويلا والاطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو .والرسالة الضمنية وهي أن تحدي الدولار ،يعرض المرء للعقوبات أوالاطاحة بنظامه.

يشير بعض المراقبين أيضا على أوجه تشابه تاريخية مقلقة. فغزو بنما 1990 ، والذي كان مبرره الرسمي مكافحة تهريب المخدرات ، مكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على نقطة محورية في التجارة العالمية.وبعد36 عاما ،يأتي سيناريو فنزويلا متوافقا مع منطق مماثل: السيطرة على المواد الاستراتيجية،وتأمين طرق التجارة والحفاظ على نظام نقدي يخدم المصالح الأمريكية.

أخيرا ،هناك قاعدة ثابتة في الجغرافية السياسية العالمية: القوة ترتكز على العملة والطاقة والتدفقات. وفي هذه اللعبة ، يبقى النفط مرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة.

« نظام CIPS :بنية تحتية مالية أطلقت عام 2015 برعاية بنك الشعب الصيني كبديل أمن لنظام swift الغربي لتقليل الاعتماد على الدولار.

«مشروع mBridge مبادرة تهدف الى إنشاء منصة مدفوعات رقمية متعددة العملات بين البنوك المركزية. محاولة لبناء نظام مالي بديل ،يقلل الاعتماد على شبكة SWIFTالتقليدية للمعاملات الدولية، والتي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

في مسألة التجذر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين

ج. حسن

كل متتبع للوضع السياسي بالمغرب، يدرك بأن القوى التقدمية عموما واليسارية الحقيقية خاصة عجزت عن التجذر في أوساط الطبقة العاملة وعموم الكادحين، رغم أن الشرط الموضوعي لصالحها، بسبب تعمق الأزمة سواء على المستوى السياسي أو الحقوقي أو الاجتماعي، فكيف وصلت الحركة اليسارية إلى هذا الوضع؟ وما هي أسبابها العميقة؟ وهل هناك محاولات فعلية لتجاوز هذا الوضع؟

إن عزلة الحركة اليسارية الفعلية عن عموم الجماهير الكادحة، ليست قدرا محتوما بل هو نتيجة حتمية لعوامل موضوعية وذاتية، تاريخية وآنية. فالحركة التقدمية إبان مرحلة الحركة الوطنية وبعد الاستقلال الشكلي بشقيها الشيوعي والاتحادي، تمكنت إلى حد ما من التغلغل في أوساط الشعب المغربي. الحزب الشيوعي المغربي ثم التحرر والاشتراكية في أوساط الطبقة العاملة المنجمية خاصة وفي أوساط النخبة. في حين أن الحركة الاتحادية تمكنت من التغلغل في أوساط الفلاحين أعضاء جيش التحرير والتجار الصغار والمتوسطين وعديد من المهن الحرة وكذلك في صفوف التلاميذ والطلبة من خلال رجال ونساء التعليم والجمعيات الثقافية والتربوية AMEJ نموذجا وجزء من الطبقة العاملة خاصة بعد أخطاء الحزب الشيوعي المغربي في مسألة الاستقلال وفساد قيادة الاتحاد المغربي للشغل.

في مواجهة هذا التغلغل، لجأ النظام من جهة إلى اسلوب القمع حيث دبرت عمليات اغتيال لبعض القادة من هذين التيارين واعتقال ونفي العديد منهم. بتوازي مع العمل على اختراق هذه التنظيمات ودفعها إلى القبول بسياساته مقابل مكاسب جزئية هشة. بل وفي بعض الأحيان تواطؤ يمين هذه التنظيمات مع النظام المخزني لتصفية التيارات الجذرية داخلها. كما وقع مع الحركة الماركسية اللينينية المغربي التي نشأت مع بداية السبعينيات ضد تحريفية حزب التحرر والاشتراكية وبعد هزيمة 1967 أو مع أعضاء اللجنة الإدارية للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في 8 ماي 1983 والتي أدت فيما بعد إلى ميلاد حزب الطليعة الديمقراطية الإشتراكي. هذا الإختراق المخزني سيكون له تأثير على تغلغل اليسار الجذري في أوساط عموم الكادحين/ات.

لكن عوض قراءة هذا الوضع، قراءة موضوعية والعمل على استخلاص الدروس بعد تمخزن كل من حزب التقدم والاشتراكية ويمين الحركة الاتحادية؛ سقط مناضلو/ات الحركة الماركسية المغربية بمختلف تلاوينها والحركة الإتحادية الأصيلة في اعطاب الزعاماتية في مختلف مواقع الصراع. وفي تحديد طبيعة التناقضات داخل المجتمع وترتيبها، عوض توجه كل إطار إلى الطبقات المستغلة (بفتح الغين) لتأطيرها والنضال بجانبها والعمل على إيجاد آليات النضال المشترك لتقوية جبهة الممانعة من أجل القضاء على النقيض الرئيسي المتمثل في النظام المخزني وعموم الطبقات السائدة الملتفة حوله وبناء نظام ديمقراطي يسمح بحل التناقضات الثانوية، ركزت مختلف هذه القوى ولو بدرجات مختلفة، على هزم باقي الأخرى التي من المفروض أن تكون حليفة لها ولو مرحليا، هذه الثقافة الزعماتية، استغلها النظام القائم عبر أدواته، إعلام مسخر، مخابرات، استغلال بعض المنزلقات لتعميق الشروخ بين هذه التنظيمات المناضلة، حتى فقدت مصداقيتها لدى القواعد ولدى عموم الجماهير الكادحة، وتم عزلها، فلا هذه الإطارات أصبحت لها القوة لمواجهة سياسات النظام ولا هذه الأحزاب وضعت لنفسها قدما في أوساط المجتمع وأصبح لها وزنا في الصراع السياسي، ومما زاد الطين بلة هو حكومة التناوب المخزني، الذي خلط الأوراق حيث أصبحت العملة الرائجة في الشارع المغربي هي «كل شيء بحال بحال» وعوض قراءة المناضلين/ات لهذا الوضع وإدراك إحساس ومدى يأس الشارع المغربي، استمرت ممارسات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المنتمية لهذه الإطارات إما في تعالي جزء مهم منها عن عموم الجماهير الكادحة سواء في الخطاب أو الممارسة واقتصر دورها على البيانات والبلاغات أو القيام بوقفات ومبادرات «نضالية» معزولة عن المعنيين/ات الحقيقيين/ات بسيرورة التغيير وكأن هذه المبادرات هي فقط للتنفيس ولتبرئة الذات.

إن هكذا ممارسات تخدم النظام وتزين من واجهته أكثر مما تساهم في خلق تراكمات من أجل التغيير الجذري، لذلك فعلى كل إطار تقدمي أو حزب يساري جذري أن يراجع آليات اشتغاله وإعادة ترتيب بنيه الداخلي على أسس صلبة من أجل تجاوز هذا التعثر الذي قد يتحول إلى أزمة حقيقية في حالة استمرت على حالها، أكيد أن الشرط الموضوعي معقد لكن إذا غيرنا من مسلكياتنا سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة نستطيع تحقيق قفزة نوعية. إن هذه النظرة ليست تشاؤمية وإنما تهدف إلى دق ناقوس الخطر، فالمسكنات لا تعالج المرض وإنما فقط تخفف من آلامه.

> إن الطبقة العاملة في ظل النظام النيوليبرالي والإمبريالية ليست فقط مستغلة، بل هي قوة محورية للتغيير الاجتماعي والسياسي.
> الوعي الطبقي والتنظيم السياسي والاقتصادي للعمال أصبح ضرورة استراتيجية لمواجهة الاستغلال، حماية الحقوق، وضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المقاومة يجب أن تكون محلية ودولية في آن واحد لمواجهة هيمنة الشركات والدول الإمبريالية.

معاناة المواطنين/ات مع الكوارث الطبيعية، نتيجة حتمية للنظام المخزني

> حسن .ج

إن النظام المغرب المخزني بطبيعته هو لاديمقراطي ولا شعبي واستبدادي وبالتالي فهمه الأساسي يتمثل في استمراريته والحفاظ على مصالحه ومصالح الدائرة الضيقة الملتفة حوله. ولتحقيق ذلك لجأ ولازال من جهة إلى الإرتماء في أحضان الإمبريالية العالمية والصهيونية لحمايته ومن جهة ثانية إلى توسيع دوائر الملتفين/ات حوله وطنيا من خلال مجالسه الشكلية التي هدفها الأساسي إيهام عموم الجماهير الكادحة أن سبب أية مشاكل محتملة هي هذه المجالس المنتخبة «ديمقراطيا» أو التعيينات في مناصب مهمة في إطار اقتصاد الريع الذي يعد أحد ركائز سياساته والمرتبط بالرشوة والمحسوبية. هذه الآفة التي تنخر المجتمع من الداخل والتي بسببها تزيد الأزمة استفحالا .

في ظل هذا الوضع المأزوم لا يستطيع النظام الأستجابة للمطالب المشروعة لعموم الشعب المغرب عبر إنجاز مشاريع استراتيجية ومهيكلة تهم مصالح المواطنين/ات عوض مصالح فئة ضيقة من حلفائه. لذلك لا غرابة أن نرى مدن تغرق في مياه الأمطار بسبب رداءة البنيات التحتية أو انعدامها أصلا والمحاصيل الزراعية للفلاحين الصغار أساسا، تضيع في غياب التفاتة حقيقية. فيما يحاصر سكان الجبال بالثلوج وضياع قطعانهم من المواشي.

ففي وضعية البنى التحتية، في الوقت الذي نجد قنوات الصرف الصحي في مدن أوروبا كنموذج والتي شيدت منذ القرن 18 و19 يتجاوز قطرها ثلاثة أمتار على الأقل مما يمكنها من مواجهة الأمطار الطوفانية، دعمتها الدولة بزيادة حفر أوديتها وبنائها لتجنيب المناطق المجاورة كوارث الفيضانات أو على الأقل التحكم فيها. نجد أن القنوات في المدن المغربية، مكناس وفاس نموذجا، لا يتجاوز في اغلب الحالات مترا واحدا، أما أوديتنا فحالة منطقتي الغرب واللوكوس شاهدة على عجز النظام القائم على خدمة مصالح عموم الكادحين/ات.

أما عن الزلازل فباستثناء بعض المدن كأكادير والحسيمة مؤخرا، لازال البناء لا يخضع لقوانين صارمة لمقاومة الزلازل، رغم أن المهندسين المعماريين يتقاضون أتعاب الإشراف على الأشغال التي لا يزورونها بالمطلق او نادرا حين يتعلق الأمر ببعض المشاريع العملاقة وبعلم السلطات وبدون احترام متطلبات التعمير من بنية تحتية مناسبة تشرف المستقبل وتستجيب لمتطلبات التوسع العمراني، قنوات صرف صحي تستحضر إمكانية الفيضانات، وحدائق وفق المعايير الدولية، وملاجئ تتوفر فيها كافة الإمكانيات استباقا لأي كارثة: زلزال فيضانات، حرائق وغيرها مما يفرض توفير مروحيات وطائرات بكل جهة وأقاليم البلاد استعدادا للطوارئ. وطبعا طاقات بشرية مؤهلة من عناصر الوقاية المدنية مدربة على أعلى المستوى ومستشفيات عمومية مجهزة وبأعداد كافية من الأطقم الطبية...

غير أن هذه المتطلبات تتناقض مع السياسات المخزنية لكون النظام القائم ليس في مخططاته أن يعيش المواطن(ة) المغربي حرا وبكرامة، وإنما أن يبقى يستجديه طيل حياته. كما أن المافيا المخزنية التي تشكلت طيلة هذه العقود، ليس من مصلحتها أن يتجاوز المواطن البسيط المطالب الأساسية حتى يبقى دائما خاضعا لها، لابتزازه كل تطلب الأمرذلك. هكذا يتبين بالواضح أن معاناة عموم الجماهير الكادحة ستستمر مع كل كارثة طبيعية، ليس لأن هذه المعاناة قدرا محتوما وإنما لكون أسبابها ومسبباتها قائمة. نفس الأسباب تعطي نفس النتائج خاصة في ظل عدم الربط الحقيقي بين المسؤولية والمحاسبة. فهل مثلا ستتم محاكمة صاحب دبلوماسية "البيصارا" الذي يتحكم هو وعائلته وكل من معه في مدينة القصر الكبير؟ لذلك فعلى عموم الجماهير الكادحة، أن تعي بأن مصيرها بيدها. فالدول التي تحترم كرامة الإنسان تعمل على الاستعداد لكل الطوارئ من كوارث طبيعية وغيرها، مما يجعلها لا تتأثر بشكل كبير لا بالزلازل ولا بالأعاصير، لأنها تضع المواطنين/ات في صلب سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأموال شعوبها تصرف فيما هو في صالح لها، وليس خاضعة للنهب دون محاسبة أو لشراء الذمم محليا ودوليا. غير أن هذه الجماهير تحتاج إلى تنظيمات سياسية حقيقية، ومنظمات حقوقية ونقابية وجمعوية جادة، تساهم في تأطيرها ومواكبة نضالاتها والتواجد إلى جانبها تناضل معها ومن أجل مصالحها وليس لتوظيفها في حسابات ضيقة. فهل اليسار الحقيقي ومنها النهج الديمقراطي العمالي مستعد لذلك؟

صحيح أن الظرف الحالي هو لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لكن بعد تجاوز هذه الظرفية المناخية، يكون على القوى الديمقراطية الممانعة، التحرك للضغط على الحكومة للاستجابة لمختلف مطالب المتضررين/ات ومحاسبة المسؤولين/ات عن هذه الخسائر ومن أجل إعادة ترتيب الأولويات.

الكوارث الطبيعية تعري السياسة الطبقية للنظام المخزني

تعرض المغرب ولا يزال يتعرض لكوارث طبيعية قد خلفت خسائر في الأرواح واضرار مادية جسيمة كما تسببت في عجز كبير على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهذه الحوادث تطلبت رصد ميزانيات ضخمة لإعادة بناء واصلاح المنشئات المتضررة ناهيك عن تشريد المواطنين وحرمانهم من موارد رزقهم.

امام توالي هذه الكوارث سواء بالمغرب وخارجه حصل نوع من الاجماع بضرورة إيلاء الأهمية لهذه الظواهر وذلك بهدف انقاد حياة الناس وتقليص الاضرار، وهذا ما ساهم في تطوير السياسة الدولية المتعلقة بمخاطر الكوارث الطبيعية بحيث تعقد منتديات وندوات دولية كالتي عقدت باليابان وتبنت إطار عمل «هيوكو» (HYOGO)، الذي تبناه المغرب.

ارتكازا للتقارير التي قدمها المغرب في إطار عمل هذا، فقد لوحظ ان الجهود التي يقوم بها جد متواضعة بحيث يفتقر الى منصة تشغيل تمكنه من تبني السياسات المناسبة اكان ذلك من حيث الاستعداد لمواجهة الكوارث و التنبؤ بوقوعها او تنسيق جهود مختلف المتدخلين في ادارتها وتدبير مخلفاتها و هذه كلها امور تكشف زيف الشعارات التي ما فتئ النظام المخزني يقوم بترديدها.

الكوارث الطبيعية: ما تقتضيه من تهيؤ و من ترتيب للمسؤوليات والمحاسبة

الحسين بوتبغى

الكوارث الطبيعية كالجفاف والزلازل والفيضانات تؤثر بشكل غير متناسب على المناطق الريفية وشبه الحضرية بالمغرب، مخلفة ضحايا بالآلاف وتدمير للمنازل والبنية التحتية وتجبر العائلات على الهجرة، فتغادر مرغمة تاركة ورائها بلداتها وموارد رزقها بحثا عن ملاذ آمن. وقد يترتب عن تلك الهجرة اضطراب في تمدرس الأطفال وفقدان لأسباب العيش وأحيانا انعدام للأمن الغذائي، والضحايا طبعا هم دوما من الفئات الهشة من المجتمع ذلك لان مساكنها في الغالب لا تقوى على المقاومة، كما أن البنية التحتية ان وجدت بالأحياء والمداشر التي يسكنونها تكون ضعيفة. هذا بالضبط ما اتضح من خلال مخلفات الفيضانات بطاطا والحالية بأسفي والغرب كما هو الحال سابقا بزلزال الحوز. ومعلوم ان الخسائر لا تقتصر على سقوط أرواح الأبرياء من الشعب الغالب على امره او في سقوط منازل بل أحيانا انهيار قرى بكاملها، بل يتعدى الامر ذلك الى اضرار تنعكس بشكل غير مباشر على هذه الفئات وهي اضرار مرتبطة بهذه الكوارث بحيث لها علاقة بالاقتصاد الوطني. فالخسائر الناجمة عن هذه الكوارث الطبيعية تقدر تكاليفها المالية بقسط كبير من الناتج الإجمالي المحلي، وذلك ما يزيد من تعقيد الفقر البنيوي المتجذر في الدولة والذي ينعكس أساسا على شرائح المجتمع الأكثر فقرا.

ان العالم اليوم قد دخل في حقبة مغايرة تماما لسابقتها، حقبة سمتها الأساسية هي توالي الازمات، ومنها البيئية، بحيث أصبح التدبير الفعال والناجع للكوارث الطبيعية مسألة تطرح نفسها بإلحاح. ففي مواجهة هذه التقلبات الطبيعية، اكانت قد اتخذت شكل الزلازل المدمرة او الفيضانات الطوفانية، فان قدرة المجتمعات على التعافي وتهيؤ الحكومات والنخب الممثلة للسكان على الاستجابة الفورية والفعالة بل التنبؤ بالكوارث قبل وقوعها والاستعداد للحد من نتائجها يشكل تحديا كبيرا. فتكرار الصدمات المناخية في ظروف وجيزة، كالجفاف والزلازل والفيضانات وغيرها تعيق بشكل كبير إعادة الاعمار وتعرقل الاستقرار والنمو ما يتسبب للمزيد من الاسر من المتاعب ويدفع بها للوقوع في براثين الفقر المدقع. وإذا اقتصرنا على حالة المغرب مثلا، بالرغم من الوضع المتشابه بكثير من مناطق عدة بالعالم، اساسا فيما يعرف بدول الجنوب، فان الضحايا هم دوما من الفقراء ساكني المناطق البعيدة والمعزولة او بهوامش المدن. فبالمغرب، وكما هو الحال بتركيا او بهايتي مثلا اللتين شهدتا نفس الكوارث، فالضحايا لم تتأثر بالزلزال فحسب بالرغم من هوله، بل كانت قبل ذلك ضحية الفقر والتخلف.

ان المغرب، كما تركيا وهايتي وغيرها من البلدان التي تعرضت لمثل هذه المخاطر، شهد لمرات عديدة زلازل قوية، بدأ بزلزال اكادير في الستينيات من القرن الماضي ثم زلزال الحسيمة بداية الالفية الثانية الحالية، ثم جاء زلزال الحوز في شهر شتنبر 2023، و بعد هذا توالت سنوات الجفاف و ها نحن اليوم نواجه الفيضانات الطوفانية و كلها تشكل بالنسبة لنا تذكير قاتم وقوي بضعفنا كدولة، حيث وضحت الى أي حد نحن غير مستعدين، دولة وجماعات منتخبة، لمواجهة الكوارث الطبيعية ومخلفاتها، او على الاقل التقليل من آثارها على أوضاع السكان ونفسياتهم. ان هذه الصدمات المتكررة، كما غيرها التي عرفتها البلاد في السنوات السابقة، تشكل اختبارا حقيقيا لاستراتيجيات الحكومة التي غالبا ما تجد نفسها مجبرة على إعادة النظر في سياستها الاقتصادية والاجتماعية فتعيد ترتيب أولويات ميزانيتها، كما يتضح ذلك بخصوص قانون الميزانية لسنة 2024. وفي هذا السياق فالمغرب وهو يواجه مخلفات زلزال الحوز وما تلاه من كوارث طبيعية، لابد ان يعتبر ذلك بمثابة مؤشر على تزايد الكوارث الطبيعية وشدتها وعلى انها تشكل تحديا حقيقيا لابد من أخذه بعين الاعتبار. فمثل هذه الفواجع وتواترها هي موطن ضعف قائم يختبر قدرات المجتمعات على التكيف بالسرعة المطلوبة مع الأوضاع المستجدة كما تسلط الضوء في الوقت نفسه على الحاجة الملحة الى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، كما يدعو على المستوى الوطني لإعادة النظر بعمق في سياسات إدارة المخاطر الطبيعية الشيء الذي يقتضي اتخاذ كل التدابير الوقائية وتعبئة الوسائل والإمكانيات الكفيلة بالحد من الآثار المحتملة لهذه الكوارث.

ان تدبير الكوارث الطبيعية والتقليص من تداعيات آثارها على السكان والسكنى يقتضي تدخل الدولة على مستويات عدة بدء بإدارة التخطيط الحضري وفرض تصاميم وأدوات بناء مقاومة وفرض التطبيق الصارم لها من طرف المتدخلين اكان ذلك على مستوى بناء المساكن وتجهيزات البنية التحتية. كما يتطلب الامر على مستوى اخر التدخل بأسرع وقت عند حدوث الكارثة وذلك بهدف انقاد الأرواح والحد من الاضرار وهو الامر الذي يقتضي تمكين المدعويين للتدخلين من المسعفين وغيرهم وان توضع رهن اشارتهم كل الإمكانيات الضرورية وان يتوفروا على قدر مقبول من المعرفة بتدبير الكارثة الذين هم بصدد معالجة مخلفاتها، وقد يتطلب هذا التدخل أيضا التوفر على خطط لتنفيذ الطوارئ وتقديم الخدمات الأولية من ادوية وخيم لإيواء الناجين والماء والمأكل الذي سيقدم لهم. غير انه في حالة زلزال الحوز تم تدبير الأمور بشكل مخالف تماما، فقد كانت العشر ثواني التي استغرقتها الرجة التي هزت جبال الأطلس الكبير كافية لتدخل عشرات الآلاف من المغاربة بالحوز والنواحي في مأساة حقيقية. فقد مات ما يقدر ب 2100 شخص وانهارت العديد من المنازل وتم تدمير قرى بكاملها، وسواء بقرى الحوز او بالمدن المجاورة، كمراكش مثلا، فالطبقات الفقيرة هي المتضررة أكثر من غيرها. كما ان الناجون من الزلزال تركوا طيلة اليومين الموالين وحدهم يزيلون الركام بأيديهم بحثا عمن بقي حيا من دويهم من تحت الانقاض، ولحد اليوم أي بعد سنتين كاملتين لايزال منهم من بقي بدون مأوى يقاس البرد والشتاء والثلوج ويتعرض صيفا للشمس الحارقة وسط خيام من البلاستيك.

في الأسابيع الأخيرة يجتاز المغرب حالة طقس نادرة الشدة تسببت على وجه الخصوص في فيضانات مهولة بأسفي وبتطوان و القصر الكبير و سدي قاسم وغيره من المدن وفي محاصرة الثلوج للقرويين بمرتفعات الأطلس وانهيارات في المباني والبنية التحية، كان آخرها سقوط قنطرة للقطار السريع على مستوى برشيد و منازل بمدن عديدة. ففي حالة أسفي فقد كانت تساقطات 19 ملم من الامطار كافية لتزهق العديد من الأرواح وتغرق وسط المدينة في الاوحال، وفي هذا السياق صرح مختصون في مجال الأرصاد الجوية، ان المغرب سبق له ان سجل تساقطات مطرية قاربت 80 ملم، كما هو الحال بطنجة أكتوبر 2008، او بالدار البيضاء نونبر 2010 من دون ان تسجل إثر ذلك اية اضرار اكان ذلك في الأرواح او بالبنية التحتية، غير ان الفيضانات الأخيرة بأسفي كشفت عن اضرار و خسائر كبيرة في الأرواح و المباني كان بالإمكان تجنبها و ذلك ما يستدعي تطبيق المساطر القانونية المعمول بها في هذا الاطار بما يضمن الالتزام بترتيب المسؤوليات و المحاسبة على ما وقع اكان ذلك على المؤسسات و مختلف الأجهزة و الإدارات حماية للأرواح و الممتلكات و تعويضا للمتضررين.

ان تدبير الكوارث الطبيعية أصبح اليوم مسألة آنية وملحة نظرا للخسائر في الأرواح والمباني التي تخلفها وكذلك لحجم الأموال الطائلة التي تطلبها معالجة الاضرار المترتبة عنها وتنعكس على مستوى عيش المواطنين وتفرض إعادة ترتيب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. لهذا فتدبير هذه الكوارث تفرض على الدولة ليس فقط التدخل اثناء وبعد وقوعها وبالشكل المطلوب، بل كذلك قبل حدوث الكارثة وذلك بالتوفر على المعطيات الكافية بهدف التنبؤ والتهيؤ بالشكل اللازم عند وقوعها. كما يقتضي الامر التدخل لفرض احترام قوانين البناء وزجر المخالفين للقوانين وكل المرتشين المشجعين على الفساد والافساد. وفي نفس السياق القيام بتحسيس المواطنين وتوعيتهم بكيفية التعامل مع هذه الكوارث خاصة في المناطق المرتقب ان تقع فيها مثل هذه الكوارث.

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
الملف
■ العدد : 641
■ من 12 الى 18 فبراير 2026
annahjad@gmail.com

قصور وعشوائية سياسات الجماعات الترابية سبب في تعاظم تبعات الكوارث

المصطفى خياطي

الفيضانات والكوارث الطبيعية في مغرب الدولة المخزنية ليست كمثيلاتها في معظم الدول التي ترفع شعار الدولة الاجتماعية ومصلحة المواطن. فعندنا تصبح هذه الكوارث ظاهرة اقتصادية واجتماعية كاشفة لعبث مؤسسات الدولة، من حكومة وجماعات ترابية ومجالس ووكالات أحواض. فالجفاف أو الزلزال عندما يضرب منطقة ما، وحده الدعاء يصبح ملاذا للضعفاء ليخفف كروب الناس وخسائرهم في الأرواح والعقار والسلع والأثاث. أما تدبير التعويض والإيواء والدعم، فما عدا بعض مساعدات الأشخاص الذاتيين وبعض الجمعيات الجادة، الباقي ضحك على الدقون وترويج لبعض الصور الدعائية للتصدير عبر وسائل التواصل والإعلام الرسمي والمواقع المخزنية للخارج، ربما لاستقطاب التعاطف وخصوصا الدعم المادي. والدليل الساطع أمامنا يتجسد في معاناة ضحايا زلزال الحوز الذي وقع في 8 شتنبر 2023، حيث لازالت الأوضاع المأساوية تتكرر صيفا وشتاء في غيبوبة تامة للمجالس المحلية والإقليمية والجهوية التابعة للجماعات الترابية، واعتقال فاضحي هذه الأوضاع والسائلين عن مآل الأموال التي تم جمعها باسم التضامن. أما الماء عندما يفيض على شكل فيضانات، فإنه يكشف اختلالات عميقة في أنماط تسيير المجال الترابي وعلاقة الدولة والمسؤول بالمجتمع، إذ أنه في ظل غيبوبة المسؤولين عن المجال الترابي وانصرافهم المتهافت

نحو الاهتمام بمصالحهم الاقتصادية وتوجيه الصفقات وتفويت الأراضي والعقارات وتنظيم الحفلات والمهرجانات التافهة، فإن الفيضانات الأخيرة التي عرفتها آسفي أولا ثم الغرب والشمال ومناطق بتاونات وتازة (بتفاوت في نسبة الخطورة) فإن وفرة المياه وتحولها إلى كوارث مدمرة قد فرضت على عشرات الآلاف من الناس مغادرة مساكنهم تجاه المجهول، تاركين محاصيلهم ومواشيهم وسلعهم وأثاثهم ومنازلهم وضبابة مصير أبنائهم المتمدرسين، كما أتلفت الطرق والمؤسسات والمرافق العمومية من مدارس ومستشفيات وإدارات.... التي تم بناؤها وتجهيزها بأموال دافعي الضرائب.

وفي ظل غياب رؤيا استراتيجية واستباقية، حسب المواسم، من لدن المجالس الجماعية الحضرية والقروية، الإقليمية والجهوية، وكذلك من طرف وكالات الأحواض (سبو واللوكوس) وغياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة والمجالس الجماعية، فإن الدولة التي تمتنع عن إخراج صندوق الكوارث للعمل وامتناعها عن إعلان المناطق منكوبة، فإن أقصى ما يمكن أن تفعله هو تدبير المساعدات الفردية عن بعد، أي توفير الكاميرات للتطبيل وتحريك فرق الإغاثة على قلتها بعد فوات الأوان وفتح الحسابات المصرفية المشبوهة لجمع التبرعات دون تقديم الحساب للشعب.

إن تعامل الدولة المخزنية ومؤسساتها الصورية بأسلوبها هذا وفي هذه المناسبات الأليمة، تزيد إحساس المغاربة بشعور التهميش والحكرة أكثر مما هي عليه، وتؤكد لديهم قناعة عدم المشاركة ومقاطعة الانتخابات التي لا تنتج إلا كيانات أشباح وصورية لا دور لها إلا خدمة مصالح البرجوازية والشركات والكائنات الريعية الجشعة.

إن السياسات العمومية التمييزية التي تنفضح في هذه الكوارث بتدبيرها العبثي والعشوائي لتداعيات الكوارث والفيضانات، ليس فقط تزيد من كره الناس للعملية السياسية التمثيلية البرجوازية ،و تعاظم عدم الثقة، بل زعزعت مخيال المجتمع تجاه الماء الذي كان يعتبر «بركة ونعمة...» وأساس للخصب وتوفر الرزق، لكنه تحول لتهديد ونقمة ومصدر قلق وتوجس وخوف.

في سابق الزمان، وخصوصا في المناطق الأمازيغية، كانت المجتمعات تقيم وتشيد مساكنها في الأماكن الجبلية وتتجنب مجاري المياه والأودية لأن مسؤولي ونخب وعقلاء تلك المجتمعات كانت على معرفة بيئية تراكمية للوديان والسيول. أما مسؤولي جماعات زمننا هذا، فلديهم جهل وقطيعة تامة مع المعرفة البيئية وجهل في التدبير التقني العلمي للكوارث وأسبابها رغم كثرة الندوات واللقاءات التي تتناول قضايا الماء والجفاف والفيضانات والحركات التكتونية.

الكوارث الطبيعية وحق المتضررين في التعويض

(مقتطف من مقال ل»بيتر ووكر»)

يُعدّ مفهوم الكارثة الطبيعية من المفاهيم الإشكالية في العمل الإنساني، إذ يواجه أي نقاش حول الحق في المساعدة الإنسانية صعوبتين أساسيتين: الأولى تتعلق بتحديد ما يُقصد بالكارثة الطبيعية، والثانية بكيفية قياس حجمها وآثارها. فغياب تعريف دولي موحّد يجعل من الصعب وضع معايير واضحة للتدخل وتقديم الدعم للمتضررين.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية واقتصادية عميقة، رافقتها أزمات معقّدة كالنزاعات المسلحة وانهيار الدول. وقد ركّزت المنظمات الإنسانية، لفترة طويلة، على هذه الأزمات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، مثل تلك التي وقعت في الصومال أو يوغوسلافيا السابقة أو منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. غير أن هذا التركيز المكثف أدى، في كثير من الأحيان، إلى تراجع الاهتمام بالكوارث الطبيعية، رغم أن ضحاياها يفوقون سنويًا أعداد ضحايا النزاعات.

تشير الإحصاءات إلى أن عشرات الملايين من الأشخاص يتأثرون سنويًا بالفيضانات والجفاف والمجاعات الناتجة عنها. فقد أدت الفيضانات الأخيرة في الصين إلى تدمير حياة مئات الملايين، وتسببت بخسائر اقتصادية هائلة. كما لاحظت المنظمات الإنسانية، ومنها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تحولًا واضحًا في طبيعة الاحتياجات العالمية، حيث أصبحت الكوارث الطبيعية تمثل نسبة متزايدة من أسباب طلب المساعدة الإنسانية، مقارنة باللاجئين وضحايا النزاعات.

غير أن وصف هذه الكوارث بأنها "طبيعية" يثير تساؤلات جوهرية. ففي كثير من الحالات، لا تكون الآثار الكارثية ناتجة عن الظاهرة الطبيعية وحدها، بل عن تدخل الإنسان وسوء إدارته للموارد. فأساليب استخدام الأراضي، وإزالة الغابات، وضعف التخطيط العمراني، والنزاعات المسلحة، كلها عوامل تسهم في تحويل ظاهرة طبيعية إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق. وعليه، فإن النشاط البشري، سواء على مستوى الأفراد أو الدول، يلعب دورًا حاسمًا في تفاقم آثار الكوارث.

وتبرز إشكالية أخرى تتعلق بكيفية قياس حجم الكارثة. فهل يُعتمد عدد الضحايا معيارًا أساسيًا؟ أم عدد الأشخاص المعرّضين للخطر؟ أم حجم الخسائر الاقتصادية؟ ففي بعض الحالات، مثل الزلازل أو المجاعات الحادة، يكون ارتفاع عدد الوفيات مؤشرًا واضحًا. أما في حالات أخرى، كفيضانات واسعة النطاق، فقد يكون عدد القتلى محدودًا نسبيًا، في حين تتعرض حياة ملايين الأشخاص للاضطراب وتزداد هشاشتهم الاجتماعية والاقتصادية.

كما يثير موضوع تقديم المساعدة الإنسانية تساؤلات حول الجهات المسؤولة عنها. فعلى عكس الاعتقاد السائد، لا تقتصر الاستجابة للكوارث على المنظمات الدولية، بل غالبًا ما تكون الجهات المحلية، من سكان ومنظمات وطنية، هي أول من يتدخل وأكثرهم فاعلية، خاصة في الساعات الأولى التي تكون حاسمة لإنقاذ الأرواح. وتثبت التجارب أن المساعدة الدولية تكون أكثر جدوى عندما تُقدَّم في إطار دعم الهياكل المحلية وتعزيز قدراتها، بدلًا من الحلول المفروضة من الخارج.

ومن جهة أخرى، يبرز نقاش أخلاقي حول مشروعية الجهات المقدِّمة للمساعدة وكفاءتها. فالعمل الإنساني يقوم على بعد أخلاقي مزدوج: بعد فردي يدعو كل إنسان إلى مساعدة من يعاني، وبعد مؤسسي يتطلب تنظيم هذه المساعدة ضمن أطر قانونية ومعايير مهنية تضمن حماية حقوق المتضررين وجودة التدخل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى آليات دولية تضمن كفاءة الجهات الإنسانية وحيادها، وتتحقق من أن تدخلها يصب فعليًا في مصلحة الضحايا.

ورغم بعض المبادرات، مثل مدونات السلوك المعتمدة دوليًا، لا يزال العمل الإنساني بحاجة إلى تطوير أدوات أكثر فاعلية لضمان الجودة والمساءلة. فتعزيز حق ضحايا الكوارث الطبيعية في المساعدة لا يقتصر على توفير الموارد، بل يتطلب أيضاً إعادة التفكير في تعريف الكارثة، وأسبابها، وسبل الاستجابة لها، بما يضمن عدالة أكبر وفعالية أعلى في حماية الإنسان وكرامته.

تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب:

عندما تفضح الزلازل والفيضانات زيف شعارات التنمية والعدالة الاجتماعية

يعتبر المغرب من أكثر البلدان تعرضا للمخاطر الجيولوجية والمتعلقة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. فهو معرض على الخصوص لشدة الزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية وموجات الجفاف. ويجسد زلزال الحوز في شتنبر 2023 شدة هذه المخاطر ،فقد تضرر منه ما لا يقل عن 300 ألف شخص، ودمر 60 ألف مبنى ،وأودى بحياة ما يقرب من 3000 شخص. كما عرف المغرب ويعرف فيضانات متكررة في الجنوب والشرق والشمال أخرها فيضانات أسفي والقصر الكبير والنواحي .

علال الجديد

لم تعد الكوارث الطبيعية بالمغرب أحداث طارئة ،بل أصبحت جزءاً من واقع اجتماعي واقتصادي هش، ومرآة فاضحة لواقع السياسات العمومية وشعارات « التنمية» و« العدالة الاجتماعية» والتي ما فتئت الخطابات الرسمية تمطرنا بها يوميا. هذه الكوارث تحولت إلى محطات سياسية واجتماعية كاشفة لحدود النموذج التنموي القائم ،والفجوة الصارخة بين الخطاب الرسمي حول « التنمية» و« العدالة الاجتماعية» وبين واقع التهميش والهشاشة الذي تعيشه فئات واسعة من الشعب المغربي. فزلزال الحوز مثلا كشف لنا أن آلاف الأسر ما تزال تعيش في مساكن غير لائقة ،دون حماية حقيقية من المخاطر الطبيعية ودون استفادة فعلية من ثمار « النمو» الذي تتغنى به الدوائر الرسمية. فالمشكلة إذن ليست في الكارثة الطبيعية بل في طريقة تدبيرها والتي تتسم ببطء التدخل وبعد الكارثة وليس قبلها ،ضعف التنسيق بين الأطراف والمتدخلين، غياب الشفافية في توزيع الدعم وتهميش الساكنة المحلية في اتخاذ القرار .رغم التعبئة ووعود بإعادة الإعمار خاصة في القرى الجبلية إلا أن آلاف الأسر وجدت نفسها ولأشهر طويلة بين الخيام والمساكن المؤقتة، في انتظار تعويضات لا تكفي في كثير من الأحيان لإعادة البناء. هذا الوضع لم يكن مجرد خلل تقني بل تعبير عن منطق تدبير مركزي وبيروقراطي، يقصي الساكنة المحلية من القرار ،ويعيد إنتاج نفس التفاوتات المجالية التي كانت قبل هذه الكارثة.

الفيضانات الحالية في الشمال وقبلها في مدينة أسفي، وسابقا في طاطا، زاكورة، الراشيدية...تعامل ك» قدر طبيعي» بينما هي في الحقيقة نتيجة مباشرة لسياسات عمرانية فاشلة، وبناء عشوائي في مجاري الأودية، وغياب استثمارات وقائية حقيقية. أما صندوق التعويض عن الكوارث، فغالبا ما يبقى بعيد المنال بالنسبة للمتضررين الفقراء بسبب تعقيد المساطر وضعف التعويضات. ما تكشفه الكوارث ليس هشاشة الطبيعة بل هشاشة السياسات العمومية. فالضحايا الحقيقيون ليسوا المطر أو الزلزال ،بل الفقراء الذين يعيشون في مساكن لا تصمد أمام أول قطرة مطر أو هزة أرضية. يعيشون دائما في رعب ودون حماية ودون بنية تحتية متينة ودون صوت في القرار.

إن العدالة الاجتماعية لا تقاس بعدد البلاغات الرسمية أو بحجم الوعود، بل بقدرة الدولة على حماية أرواح الناس قبل وقوع الكارثة، لا بعدها فقط. والعدالة المجالية لا تتحقق بالشعارات بل بتوزيع عادل للاستثمار وبإدماج المناطق المهمشة في السياسات العمومية كأولية لا كهامش. فحاليا توجه الاستثمارات الكبرى نحو المدن والمشاريع المربحة ،في حين تترك القرى والمداشر والمناطق الجبلية والواحات دون بنية تحتية قادرة على الصمود أمام الزلازل والفيضانات .

في بيان المكتب الجهوي لجهة الشمال / الريف الصادر بتاريخ 30 يناير 2026 يطلعنا على» الصدمة العميقة « التي تعيشها ساكنة أقاليم مدن و قرى هذه الجهة. لا بسبب «الأحوال المناخية المتطرفة أو الاستثنائية» كما يروج لذلك،بل نتيجة تراكم عقود من الاهمال المنهج،والسياسات الطبقية والتدبير الريعي الذي حول البنية التحتية إلى هياكل من ورق لا تصمد أمام أول اختبار حقيقي وأن المشاريع التي أنجزت، أثبتت هشاشتها البنيوية وافتقارها لأبسط معايير السلامة والاستدامة والقدرة على مواجهة الطوارئ. ليتضح بالملموس حجم الكذب السياسي و المؤسساتي الذي يمارس على ساكنة الجهة وأن ما يسمى ب « الجهوية» ليس سوى غطاء لتكريس الفوارق وأن العدالة المجالية مجرد شعار أجوف يستعمل في الخطب الرسمية.

وفي ختام بيانه ،يحمل المكتب الجهوي المسؤولية للدولة بكامل أجهزتها والسياسات العمومية والمنتخبين لما آلت إليه الأوضاع. ويؤكد على أن مواجهة هذه الكوارث لن تتم بالبلاغات والوعود،بل بقطيعة جذرية مع منطق الريع ،وبناء تنمية شعبية ديمقراطية ،يكون فيها الانسان وحقه في الحياة والكرامة في صلب كل السياسات.

فعلا، إن التدبير الطبيعي للكوارث لا يقوم على الظهور الاعلامي ،بل على وجود بروتوكولات واضحة ومسبقة لدى مختلف المصالح ،تفعل تلقائيا دون انتظار تعليمات ظرفية. غياب هذه البروتوكولات والافتقار الى الجاهزية المؤسساتية هو ما يفسر الارتباك الذي يطبع تدبير عدد من الكوارث الطبيعية بما فيها الفيضانات رغم خطورتها المتكررة. على المغرب أن يطور منظومة سريعة للاستجابة للكوارث ،واستباق المخاطر وتفعيل مهام مديرية تدبير مخاطر الكوارث بوزارة الداخلية التي أنشئت عام 2020 ،كصيانة البنية التحتية واعتماد نظام إنذار مبكر ومنصات جهوية للإغاثة لضمان السرعة والفعالية مع إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في تدبير المخاطر على المستوى المحلي.

إن مواجهة الكوارث الطبيعية تستدعي:

- سياسة وطنية وقائية شاملة ورؤية تنموية شعبية ديمقراطية تقوم على التوزيع العادل للثروة وعلى الاستثمار الحقيقي في البنية التحتية والخدمات العمومية وفق حاجيات السكان الفعلية، لا وفق منطق الصفقات والامتيازات.
- إعادة تنظيم عمراني يحمي الفقراء بدل تهجيرهم.
- إشراك الساكنة المحلية والجماعات الترابية في القرار و التخطيط.
- ربط الكارثة بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية لا ب» القدر».
- محاسبة المسؤولين عن التقصير والفساد .
- فرز مجالس كفئة لإدارة الشأن المحلي والجهوي عبر انتخابات نزيهة و ديمقراطية.

دون ذلك،ستظل كل كارثة جديدة (زلزال أو فيضان) شهادة جديدة على فشل « نموذج تنموي» قائم على اللامساواة والتهميش. يخدم الأقلية وتترك الأغلبية تواجه مصيرها في الهامش،تحت غطاء شعارات جوفاء عن « التنمية « و»العدالة الاجتماعية «.

الخلاصة :

يعاني المغرب من قصور بنيوي في تدبير الكوارث الطبيعية. يتجلى ذلك بشكل واضح في فيضانات الشمال .هذا القصور يرتبط أساسا بضعف الوقاية الاستباقية ،غياب تخطيط عمراني يحترم مخاطر الفيضانات ،هشاشة البنية التحتية ،وتأخر تدخلات الانقاذ والتهميش. كما يكشف غياب التنسيق بين القطاعات ،وضعف أنظمة الانذار المبكر ،وترك السكان في مناطق الخطر دون حماية فعلية. النتيجة : هي تكرار الخسائر البشرية والمادية،هدر المليارات من الأمتار المكعبة من المياه العذبة التي تدفع قسرا نحو البحر عوض تخزينها ،وتحميل الضحايا كلفة كوارث هي في جوهرها نتيجة اختيارات سياسية وتنموية غير عادلة.

إن الوضع الحالي ، يقتضي من الدولة إعلان المناطق المتضررة مناطق منكوبة،ما يفرض تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية لإنقاذ المتضررين وتعويضهم عن الخسائر التي مست مساكنهم وممتلكاتهم وأنشطتهم الاقتصادية.

مهامنا:

إن معركة تدبير الكوارث الطبيعية هي جزء من معركة أوسع ضد الرأسمالية النيوليبرالية وضد التهميش والإقصاء ،وضد تحويل الانسان إلى رقم في ميزانيات التقشف. وهي معركة من أجل الحق في الحياة،والكرامة ،والأمان. ولن تحسم إلا بنضال جماعي منظم وواع، يفرض على الدولة تغيير سياساتها جذريا لا ترقيعها بعد كل كارثة.

(راي مجلة الهدف)

قطاع غزة وأرض فلسطين، بين فكي الاستثمار الأمريكي والتوحش الصهيوني

على مدى عامين ونصف العام تعرض الفلسطينيون إلى حرب إبادة جماعية ومحاولات اقتلاع وتهجير عرقي عبر آلاف المجازر وكل أشكال القتل والتدمير اليومي، والحصار المحكم الذي وصل إلى حد التجويع، ترافق ذلك مع النزوح المتكرر، وبات الفلسطينيون محرومين من كل مقومات الحياة «قتل ونزوح ومجاعة» وبلا ماء أو دواء أو مأوى، إنها الفاشية الصهيونية وإيديولوجيا العنصرية والتطرف الديني التوراتي التي تستبيح كل القيم وكل الأبرياء وكل الأرض وكل شيء حي.

مما اضطرهم للقبول بما جاء في خطة الرئيس الأمريكي ترامب الرامية إلى وقف إطلاق النار، رغم ما فيها من ألغام ومحاذير وأخطار فقط لأنها تقدم متنفسا ومجالا محدودا لإلتقاط الأنفاس، وتضع حدا للموت جوعا أو بردا أو قصفا وقتلا، وربما تبعد خطر التهجير، وذلك بعد موافقة الوسطاء وضمانة الدول العربية والإسلامية الثمانية.

إذ لم يكن أمام الفلسطيني خيارات واسعة فكلفة إطالة أمدّ المقاومة والقتال باتت عالية جدا يقدمها أهل غزة ضحايا وشهداء، عذاب ونزوح، ألما ودماء بلغت مئات الألوف من الأرواح والجراح.

حيث التزم الفلسطينيون بوقف إطلاق النار وبتسليم الأسرى الصهاينة أحياءً وجثثا، ولم يتوقف الكيان عن القصف والقتل والاغتيالات، ولم يلتزم بإدخال المساعدات بالكميات والنوعيات المتفق عليها، وتعدّت الخروقات العشرة آلاف خرقا.

فقد انتهت المرحلة الأولى من الاتفاق وصبر الفلسطينيون على أوجاعهم ومعاناتهم متأملين ما هو أفضل مع الشروع بتنفيذ المرحلة الثانية التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي شبه الكامل من قطاع غزة ورفع الحصار وفتح المعابر وإدخال المساعدات بكل أنواعها بما فيها مقومات الإيواء التي تحمي الناس من البرد والعواصف (كرفانات، أو مساكن مسبقة الصنع)، وتوفير مقومات تأهيل البنية التحتية وإعادة الإعمار.

وبدأت أمريكا بتشكيل الهياكل المشرفة على المرحلة الثانية «مجلس السلام العالمي» واللجنة التنفيذية، وما يسمى بلجنة التكنوقراط الفلسطينية لإدارة غزة التي تم تشكيلها بالتشاور مع الوسطاء. بدعوة من جمهورية مصر العربية اجتمعت الفصائل الفلسطينية الثمانية بعد تشاور الشقيقة مصر مع القيادة الرسمية الفلسطينية، وعرضت الأسماء «المقترحة» للجنة التكنو قراط على اجتماع الفصائل مع شرح مفصل لذاتية أو (C.V) لكل واحد منهم، وتم الاتفاق على القائمة بتحفظ الجميع على اسمين فقط لأسباب مختلفة قد تتعلق بالنزاهة أو السوابق، ولاحقا تم إبعاد أحدهم.

• الأسئلة والمخاوف والمستقبل المجهول:

– ماهي وظائف الهياكل مجلس السلام واللجنة التنفيذية والمندوب السامي ملادينوف وقوة الاستقرار، هل هذا انتداب أو وصاية؟

– هل ستتحول غزة إلى محمية أمريكية استجابة للشروط الإسرائيلية؟

– أي قوانين ستسري في غزة، هل القانون الفلسطيني أم قوانين مختلفة، وعلى أي قوانين ستسير لجنة التكنوقراط بإدارة غزة؟

– من هي مرجعية لجنة التكنوقراط، هل السلطة الفلسطينية، أم الفصائل الفلسطينية الفاعلة في غزة، أم لا يوجد مرجعية فلسطينية لها، أم هي تلك الهياكل المشار لها أعلاه؟

– كيف سيتم التعامل مع غزة؟ هل كجزء من الكيانية الفلسطينية؟ أم ستكون منفصلة عن الضفة الغربية، أو عن الكيانية الفلسطينية الموحدة؟

– ما علاقة الإدارات الفلسطينية المختصة مع الوزارات الفلسطينية المناظرة في الحكومة الفلسطينية؟

– الموازنات، وتأمين الأموال، اتجاهات الصرف والإنفاق، ومن سيعمل على توفيرها؟ ومن صاحب القرار فيها؟

– ما دور الأمم المتحدة والأونروا والمؤسسات الدولية؟

– الأمن الداخلي في غزة، هل هو مسؤولية فلسطينية أم سيخضع لقوة الاستقرار المتعددة الجنسية؟

– ما هو مصير الموظفين الحاليين القائمين في الوزارات وأجهزة الشرطة والأمن؟

– ما يزيد المخاوف هو غياب الأفق السياسي للتعامل مع القضية الفلسطينية، وتجاهل كل القرارات الدولية التي تنصف الفلسطينيين بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية والكيانية، وتجاهل ما يجري من سياسات عنصرية اقتلاعية في الضفة العربية، وتغيير في بنى المخيمات الفلسطينية وتهجير ما يزيد عن سبعين ألف فلسطيني، واستقطاع أكثر من 60% من مساحة الضفة وضمها إلى الكيان الصهيوني، وبناء المستوطنات فيها، وتقطيع أوصالها بما يقارب 950 حاجزا عسكريا، ومشروع (E1) الذي يفصلها عن القدس التي تتهددها الهجمات والاعتداءات العنصرية وعمليات التهويد المتواصلة.

– وما يؤكد هذه المخاوف ما ورد في تقرير الأمن القومي الاستراتيجي الأمريكي الذي يتجاهل الأمم المتحدة والقانون الدولي وأي ذكر لكلمة فلسطين أو الدولة الفلسطينية أو حتى «حل الدولتين»، ويعني صراحة أن أمن «إسرائيل» فوق كل شيء ومصالح أمريكا الحيوية في المنطقة والعالم هي كل شيء، ومنع أي تدخل دولي أو إقليمي يسعى لبسط نفوذه فيها.. وها هي الأساطيل البوارج والمدمرات الأمريكية تجوب محيطات وبحار المنطقة، والهدف هيكلة الجغرافيا بما يلبي الهيمنة الأمريكية والأمن الإسرائيلي.

– لن يقبل الفلسطينيون أن تُبتلع قضيتهم الوطنية من بوابة وقف إطلاق النار، وأن تتحول إلى كيانات محلية منفصلة ومناطق اقتصادية للاستثمار.

– المرحلة خطيرة وخطيرة جدا وما على الفلسطينيين إلا أن يثبتوا في أوطانهم، وأن يتحدوا على أرضية مواجهة الأخطار والتحديات، وعلى المتوهمين بخيارات السلام والتسوية أن يتنبهوا ويستفيقوا ويعودوا إلى رشدهم ووعيهم وإلى الرهان الرابح «الشعب وخياره في الوحدة والصمود والمقاومة».

نشر في مجلة الهدف العدد (79) (1553)

الجبهة الشعبية:

قرارات «الضم الفعلي» تحول جذري في مستوى الإجرام الصهيوني وإعلان حرب شاملة على الوجود الفلسطيني

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن مصادقة «كابينيت» العدو الصهيوني الفاشي على قرارات «الضم الفعلي» للضفة المحتلة، تمثل تحولا جذريا في مستوى الإجرام الصهيوني، وتصعيدا عدوانيا هو الأكثر خطورة منذ نكسة عام 1967؛ فما أقدم عليه الاحتلال هو إعلان حرب شاملة على الوجود الفلسطيني، وانتقال فعلي من طور الإدارة العسكرية إلى السيادة الاستعمارية المباشرة، بهدف استئصال شعبنا وتصفية قضيته الوطنية بشكل نهائي.

وقالت الجبهة في بيان صحفي، إنّ «هذه الإجراءات الإجرامية الصهيونية الجديدة، تدفن مرحلة «أوسلو» وأوهام التسوية إلى الأبد، وتكشف بوضوح عن مخطط صهيوني لفرض وصاية أمنية وعسكرية وإدارية شاملة يُحوّل من خلالها مدننا وقرانا إلى معازل عرقية يديرها مجرمو الحرب الصهاينة».

ورأت الشعبية في هذا التغوّل الصهيوني الفاشي المتصاعد الذي يطال الأرض والمقدسات والوجود الفلسطيني، برهانا قاطعا على أن العدو الصهيوني قد حسم خياره بتصفية الوجود الفلسطيني جغرافيا وسياسيا، وهو ما يضعنا أمام استحقاق تاريخي لا يقبل التأويل؛ فلا خيار أمام شعبنا وقواه الحية سوى المواجهة الوجودية الشاملة لكسر هذه المؤامرة ودحر مفاعليها.

أمام هذا المنعطف المصيري، دعت الجبهة كافة القوى الوطنية والإسلامية وجماهير شعبنا في كل مكان إلى التوحد الفوري خلف استراتيجية مواجهة وطنية كفاحية موحدة، قوامها التحلل النهائي والكامل من كافة الالتزامات مع الكيان الغاصب، وإسقاط كل أشكال التنسيق الأمني، واعتماد خيار المقاومة الشاملة سبيلا وحيدا للرد على هذا المخطط التصفوي وحماية حقنا التاريخي في أرضنا.

عن الهدف الإخبارية - الضفة المحتلة

الرأسمالية العالمية:

من نظام للنهب إلى شكل جديد للفاشية

تصريح الرئيس الأمريكي ترامب بقوله ان لأمريكا الحق في حيازة كل موارد أمريكا اللاتينية والكاريبي والاستيلاء على جرينلاند هو تطبيق لمنطق النظام الرأسمالي على المستوى الجيوسياسي، أي تطبيق لعقيدة مونرو التي وظفت للتدخل في شؤون أمريكا اللاتينية، القارة التي اعتبرتها الولايات المتحدة عبر التاريخ بمثابة حديقتها الخلفية. والصيغة الجديدة التي تبناها ترامب اليوم في سياسته الخارجية هي نفس العقيد في اقصى حدودها الهيمنية التي لم تعد تكتفي بالتأثير على الدول والشعوب، بل تتعدى ذلك الى المراقبة المباشرة والاستحواذ على مقدراتها باللجوء للحروب الكلونيالية وللإمبريالية.

ب.ج.

ان الهجوم على فينزويلا، البلد الذي يملك أكبر احتياطي البترول في العالم، يوضح هذا المنطق وهذه العقلية. كما ان الحصار الاقتصادي وتدبير الانقلابات العسكرية والتهديد العسكري الذي تلجأ اليه الولايات المتحدة الامريكية هو بهدف زعزعة الدول حتى تسمح للشركات الامريكية لإعادة سيطرتها على الموارد الطبيعية كما كان عليه الحال في القرن الماضي. والامر هنا لا يتعلق بفينزويلا وحدها بل بكولومبيا ونيكارغوا والمكسيك وكوبا، فكلها دول مستهدفة وذلك ليس بغرض استغلال يدها العاملة او مواردها الطبيعية فقط بل أيضا لان حكوماتها هي حكومات منتخبة بشكل ديمقراطي، وهي حكومات يسارية ترفض الديكتاتورية الرأسمالية والمتفاشية للرئيس ترامب وحكومته.

في هذا السياق نفسه وجه رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد الروسي زيوغانوف، يوم 27 يناير2026، كلمة للصحفيين، تميزت بوضوح شديد حول الواقع الحقيقي للطبقة الحاكمة على المستوى العالمي، وما حدث فعلا في منتدى دافوس، وكيف يلعب جشع فئة معينة ضمن الرأسمالية بمصير الإنسانية. لقد وضح زيوغانوف في حديثه ان أغنى 1٪ من سكان العالم يمتلك ثروات تفوق مجموع ما يملكه 95٪ من سكان الكرة الأرضية. ويعيش شخص من بين كل اثنين في فقر مدقع وخلص إلى أن استمرار هذا الاتجاه سيؤدي حتمًا إلى انهيار شامل، وهو مأساة تهدد البشرية جمعاء. فقد استحوذ الأثرياء على كل شيء: السلطة، الإعلام، التكنولوجيا، وفي الوقت نفسه يرفضون المشاركة العادلة أو دفع الضرائب المناسبة. وما يثير الدهشة ليس جشعهم فقط، بل لامبالاتهم حتى تجاه مصيرهم الشخصي. ومن هنا تبرز الحاجة لاتخاذ إجراءات شاملة، تشمل تغيير المسار وتحديث السياسات الحكومية.

ان جوهر المشكلة يكمن في أن هذه الإمبريالية الجديدة التي يمثلها ترامب تسعى لفرض قواعدها الخاصة، وقوانين المليارديرات، ومن يعارضها قد يواجه السجن، بينما يسعى هو لبناء إمبراطوريته الخاصة التي يطيعها الجميع، وقد شكل بالفعل «مجلس سلام» مع الأشخاص الذين اختارهم. والسؤال المطروح والأهم هو: هل ستكون الإنسانية قادرة على مواجهة هذه التحديات العميقة والصعبة؟ فلماذا تتسع فجوة اللامساواة؟ لماذا يجد نصف سكان أغنى الدول صعوبة في تأمين معيشتهم؟ لماذا ترتفع أسعار السلع الأساسية؟ لماذا أصبح السكن والخدمات العامة باهظة الثمن؟ لماذا يُضطهد المعارضون السياسيون؟ ولماذا الحماية القانونية ضعيفة وغير فعّالة؟

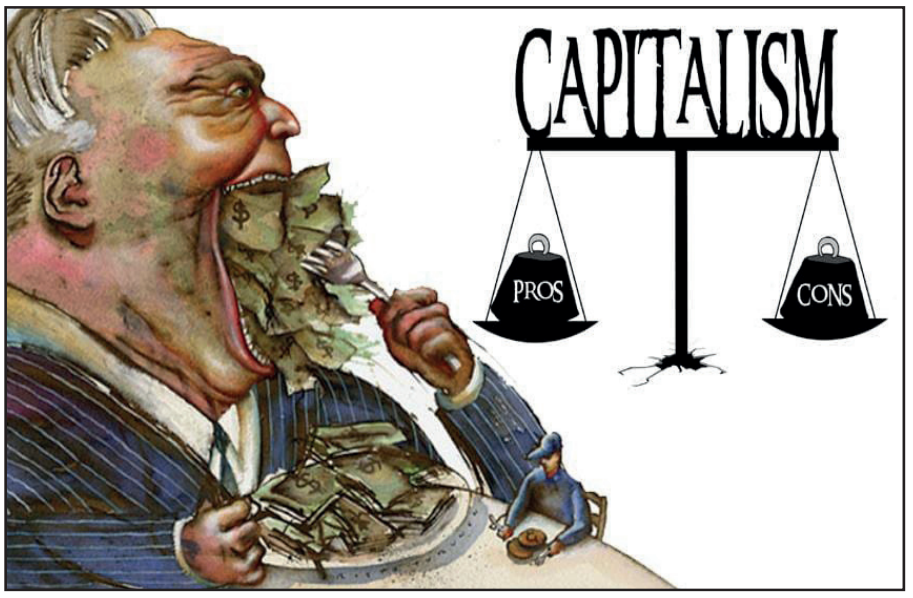

اننا نحن الآن عند منعطف حاسم. وقد كان من الممكن تحقيق توازن مصالح عالمي لو تم الحفاظ على الاتحاد السوفيتي ودراسة التجربة الصينية بدقة، وهو ما كان سيخلق رادعًا لطموحات ترامب الحالية وللمصالح الغربية والعولمية. وهناك أيضًا سيناريو اخر وهو: الفوضى والحروب، وعلى ما يبدو فان ترامب يسعى إليه من خلال استراتيجيته الحالية، مهددًا الجميع بالحرب والضم. ومع ذلك، فإن الواقع مختلف، فقد اضطر بالفعل في ولاية مينيسوتا إلى توقيف 10 آلاف شخص لاستعادة النظام، وسيظل مضطرًا للحوار واتخاذ قرارات صعبة.

في نفس السياق او بتعبير ادق، في تتبع لتطور النظام الرأسمالي العالمي عبر التاريخ و توجهه نحول التغول و التوحش تم في السنوات القليلة الماضية انجاز عمل تحت عنوان «انقلاب كوني» (Coup d'Etat planétaire) لباحثة مصرية المولد تحمل جنسية مزدوجة، فرنسية-لبنانية، «ليليان هلد-خوان» (Liliane HELD-KHAWAN)، وهي متخصصة في اقتصاد الشركات كما تنشط في مجال الاستشارات في استراتيجية الشركات أيضا، هذا العمل هو بحث صدر 2018 عن دار النشر «إعادة تنظيم العالم» (Editions Réorganisation du Monde)، و من خلاله تبين الباحثة كيف استطاعت نخبة مالية قليلة العدد ان تستحوذ على السلطة المطلقة من خلال الاستيلاء الشامل على الموارد على مستوى العالم.

في تصدير الكتابة توضح الكاتبة انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت المجتمعات تطورا سريعا وتغيرات عميقة وقد ازدادت وثيرة هذه التغيرات مع الثورات التكنولوجية. اما تطور المجتمعات فيمكن ارجاعه الى مراحل ثلاثة، مرحلة أولى عرفتها الباحثة بفترة الازدهار الاقتصادي للبترو-دولار ثم مرحلة ثانية أطلقت عليها فترة العولمة الاقتصادية وأخيرا جاءت فترة العولمة الشاملة وهي المرحلة الثالثة والاخيرة.

في فترة الازدهار الاقتصادي للبترو-دولار استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تصبح أكبر واول قوة على المستوى العالمي وذلك لقدرتها على الاستفادة من وجود البترول بوفرة وعلى الخصوص لتوصلها لإرساء نظام نقدي عالمي قائم على الدولار الأمريكي. في نفس الفترة سمح الوضع القائم آنذاك لجل اقتصادات الدول الغربية ان تنمو بشكل سريع وكان ذلك في الغالب الاعم على حساب باقي مناطق العالم.

الفترة الثانية، والتي عرفتها الباحثة بفترة العولمة، ترافقت بالعديد من الأزمات المالية وكذلك بنوع من عدم الاستقرار في النظام النقدي العالمي. في هذه الفترة تم الترويج بشكل كبير لضرورة تحرير الأسواق وذلك ارتكازا لفكرة أساسية تفيد ان رفع القيود التنظيمية على هذه الاسواق وخصخصة الممتلكات والمؤسسات العمومية أصبح امرا لا مفر منه لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، غير ان هذا المسار أدى في نهاية المطاف بالدول التي تبنته الى فقدان قسط كبير من سيادتها ان لم تكن فقدان لسيادتها كاملة. هكذا غدت المصلحة العامة والمرفق العمومي عرضة للتخريب وذلك بتوظيف كل وسائل الاعلام التي تمت تعبئتها للقيام بالنشر على أوسع نطاق للخطاب النيوليبرالي المعولم.

أخير أتت الفترة الثالثة والاخيرة، فترة العولمة الشاملة، التي تميزت بهيمنة عدد محدود من الفاعلين الماليين الكبار، وخاصة منهم «مديري الأصول» منهم (BLACKROK ou Vanguard) بلاك روك وفانغارد، الذين يتحكمون في تدفقات مالية عالمية ضخمة ويؤثرون بصورة مباشرة في توجهات اقتصادات الدول. ان هذه الكيانات هم بمثابة أدوات النفوذ والسلطة بيد اوليغارشية مالية تشكلت من نخبة انغلو-سكسونية احتكرت لنفسها سلطة اصدار النقود بما يتيح لها اليوم ممارسة الهيمنة على النظام المالي العالمي. وفي هذا السياق قام باحث (Maurice Allais) صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد بتحليل الانحرافات البنيوية للعولمة وللكيفية التي تحول بها النظام الرأسمالي العالمي من الارتكاز على الصناعة الى رأسمالية مالية، موضحا في نفس الوقت كيف ان السياسات النيوليبرالية القائمة على رفع القيود التنظيمية والتحرير غير المنضبط قد أدت الى تفاقم أوجه عدم المساواة والى تركز مفرط للثروة بما يقوض النمو الاقتصادي الحقيقي ويساهم في الرفع من مديونية الدول.

ان هذا المسار في تقدير الاقتصادي «موريس الاي» قد أدى الى فقدان الدول للسيطرة ولسياداتها وأصبحت أكثر اعتمادا على الأسواق المالية والمؤسسات المالية العالمية المانحة التي تخدم هذا النظام النيوليبرالي. ووراء هذا النقد للنيوليبرالية يكمن طبعا الادراك على ان العولمة قد أسهمت في تحويل الثروة الى نخب محدودة عدديا كما أدت الى نقل السلطة بما يلحق تشوهات بالديمقراطية في صيغتها الليبرالية الحالية وفقدت معها الدول لسياداتها فتحولت الى ما يشبه هياكل فارغة.

ميزانية 2026 وأثرها على الشباب:

تقشف في الخدمات الاجتماعية وسخاء مع الكارتيلات

محمد راشيدي

لا يمكن لكل متشبع بالفكر العلمي الجدلي أن ينظر إلى القانون المالي السنوي كأرقام تقنية أو توازنات محاسباتية جافة، بل هو وثيقة سياسية بامتياز تعكس موازين القوى الطبقية في لحظة تاريخية معينة. إن ميزانية 2026 في المغرب ليست سوى تجسيدا لمصالح التحالف الطبقي السائد - البورجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين العقاريين - المرتبط عضوياً بالدوائر الإمبريالية العالمية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في ظل الأزمة الهيكلية للرأسمالية التبعية بالمغرب، تأتي هذه الميزانية لتؤكد أن الدولة «ليست حكماً محايداً»، بل هي اللجنة التنفيذية لإدارة شؤون الطبقة السائدة، كما وصفها ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي. تقوم بتحويل الثروة المنتجة من طرف الكادحين إلى جيوب الرأسمال المحلي والأجنبي عبر آليات ضريبية وإنفاقية منحازة بشكل صارخ.

سياسة التقشف المسلطة على الرقاب: «تسليع» الخدمات الاجتماعية

تستمر ميزانية 2026 في نهج «التوازنات الماكرو-اقتصادية» على حساب «التوازنات الاجتماعية». هذا التوجه ليس قدراً محتوماً، بل هو اختيار واع يهدف إلى تقليص العجز المالي عبر الإجهاز على ما تبقى من مجانية الخدمات العمومية.

التعليم: من حق تضمنه القوانين بما فيها الدولية إلى سلعة تباع و تشترى

قطاع التعليم يشهد تحولاً خطيراً تحت مسمى «الإصلاح» و«تحسين جودة التعليم»، تخصص الميزانية موارد لتمويل الشراكات مع القطاع الخاص، مما يعني عملياً تحويل التعليم من حق إنساني إلى سلعة (Commodity). الشباب من أبناء الطبقة العاملة يجدون أنفسهم أمام مسارين: إما تعليم عمومي مهترئ، تنقصه البنيات التحتية ونقص في الأطر التربوية، يخرّج جيوشاً من المعطلين بشهادات لا قيمة لها في سوق الشغل، أو تعليم خاص يستنزف مداخيل الأسر الكادحة التي تضطر للاستدانة أو بيع ممتلكاتها لتوفير «تعليم نوعي» لأبنائها.

هذا التوجه يكرس التمييز الطبقي في التعليم، حيث يصبح أبناء البورجوازية وحدهم القادرين على ولوج المدارس والجامعات الخاصة التي توفر تكويناً يستجيب لمتطلبات السوق، بينما يبقى أبناء الفقراء محكومين بتعليم رديء يعيد إنتاج التراتب الطبقي. إن خصخصة التعليم ليست مجرد «خيار تقني»، بل هي استراتيجية لإعادة إنتاج التراتبية الطبقية وضمان استمرار السيطرة الإيديولوجية للطبقة الحاكمة.

الصحة العمومية: طبقية لها دخل في تقريب الموت و تمديد الحياة

إن «تعميم الحماية الاجتماعية» في صيغته الحالية ليس إلا عملية ضخ لأموال دافعي الضرائب في صناديق المصحات الخاصة والشركات التأمينية. بينما تظل المستشفيات العمومية تعاني من خصاص مهول في الأطر الطبية والشبه طبية، ونقص حاد في التجهيزات والأدوية، مما يكرّس «طبقية الموت والحياة».

المواطن الفقير الذي يمرض لا يجد في المستشفى العمومي سوى الإهمال والطوابير الطويلة وانعدام الكرامة، وإذا أراد الولوج إلى القطاع الخاص فإنه يجد نفسه عاجزاً عن دفع التكاليف الباهظة. هكذا تصبح الصحة امتيازاً طبقياً، والمرض عقاباً يزداد على الفقر. إن ما يسمى بـ«الإصلاح الصحي» ليس سوى آلية لتحويل المال العام نحو جيوب أصحاب المصحات الخاصة، في إطار ما يمكن تسميته بـ«رأسمالية الأزمة الصحية».

السكن: أزمة مفتعلة لخدمة الرأسمال العقاري

لا تتضمن الميزانية أي حلول جدية لأزمة السكن التي يعاني منها ملايين الشباب المغاربة. السياسات العمومية في مجال السكن تخدم بالأساس الكارتيلات العقارية والمنعشين العقاريين الكبار، بينما يبقى حق الشباب في سكن لائق مجرد شعار أجوف. برامج «السكن الاجتماعي» لا تستجيب للطلب المتزايد، وحتى عندما تُنجَز وحدات سكنية، فإنها تكون بعيدة عن مراكز الشغل، وتفتقر للمرافق الأساسية، وتُباع بأثمنة لا تقدرعليها الطبقات الشعبية.

النتيجة واضحة: الشباب إما يبقى رهين العيش مع أسرته في ظروف الاكتظاظ، أو يضطر للاستدانة لعقود طويلة لشراء شقة صغيرة، أو ينتهي به المطاف في أحياء الصفيح والسكن العشوائي. أما الأراضي العمومية التي كان يمكن أن تخصص لبناء سكن اجتماعي حقيقي، فإنها تُباع بأثمنة بخسة للمنعشين العقاريين الذين يحققون أرباحاً خيالية على حساب حاجيات الشعب.

النظام الضريبي: نهب الفقراء لإغناء الأغنياء

بتحليل هيكلية الموارد في ميزانية 2026، نجد أن العبء الضريبي الأكبر يقع على عاتق المأجورين والفقراء عبر الضرائب غير المباشرة، وبالأخص الضريبة على القيمة المضافة. هذه الضريبة «عمياء» لا تفرق بين الفقير والمليادير، فهي تُفرض بنفس النسبة على المستهلك النهائي بغض النظر عن دخله. وهكذا، فإن الفقير الذي ينفق كل دخله على الضروريات يدفع نسبة أكبر من دخله كضرائب مقارنة بالغني الذي يدخر جزءاً كبيراً من ثروته.

الإعفاءات الضريبية: هدايا للأثرياء

في المقابل، تستمر الدولة في تقديم «الهدايا الضريبية» للشركات الكبرى والكارتيلات الاحتكارية تحت ذريعة «تشجيع الاستثمار» و«خلق فرص الشغل». هذه الإعفاءات والتحفيزات الضريبية تكلف الخزينة العامة مليارات الدراهم سنوياً، دون أن تؤدي فعلياً إلى خلق شغل قار أو تنمية حقيقية. بل على العكس، فإن الشركات المستفيدة غالباً ما تلجأ إلى التهرب الضريبي وتحويل أرباحها إلى الخارج عبر آليات «تحويل الأسعار» (Transfer Pricing).

هذا التوزيع غير العادل للفائض القيمي يؤكد أن الدولة المغربية تعمل كمضخة لتحويل الثروة من الأسفل إلى الأعلى، من الكادحين إلى الرأسماليين، مما يؤدي إلى تعميق الفوارق الطبقية بشكل غير مسبوق. إن الضريبة على الثروة والضريبة على الإرث، وهما أداتان أساسيتان لإعادة توزيع الثروة، تبقيان محدودتين أو غائبتين تماما في النظام الضريبي المغربي.

التهرب الضريبي: جريمة منظمة بغطاء رسمي

لا يمكن الحديث عن النظام الضريبي دون الإشارة إلى ظاهرة التهرب الضريبي المنظم التي تمارسها الشركات الكبرى والأثرياء. رغم وجود قوانين ومؤسسات يفترض منها محاربة هذه الظاهرة، إلا أن الواقع يشير إلى تواطؤ بنيوي بين الإدارة الضريبية والطبقة الرأسمالية. حالات التهرب الضريبي الكبرى نادراً ما تُتابع قضائيا، وحتى عندما يحدث ذلك، فإن العقوبات تكون رمزية مقارنة بحجم الأموال المهربة.

في المقابل، يُطبق القانون بصرامة على المواطنين العاديين والحرفيين والتجار الصغار، الذين يُطاردون بلا رحمة من طرف إدارات الضرائب. هذا التمييز في المعاملة يعكس الطبيعة الطبقية للدولة والقانون.

المهام الراهنة للقوى الديمقراطية والعمالية

أمام هذا الوضع المأساوي، لا يكفي النقد النظري وتحليل الأرقام، بل يجب الانتقال إلى الفعل النضالي المنظم. إن مواجهة «ميزانية القهر» تتطلب استراتيجية نضالية واضحة ومتعددة الأبعاد.

بناء جبهة طبقية واسعة

يجب بناء جبهة طبقية واسعة تضم الطبقة العاملة بمختلف قطاعاتها، الفلاحين الفقراء والمعدمين، الحرفيين والتجار الصغار، الشباب العاطل والمهمش، المثقفين الديمقراطيين، وكل القوى المتضررة من السياسات النيوليبرالية. هذه الجبهة يجب أن تتجاوز التشرذم والحسابات الضيقة لتتوحد حول برنامج نضالي واضح يطرح البديل الديمقراطي الشعبي.

فضح الخطاب التضليلي

من الضروري كشف زيف الخطاب الرسمي وشعاراته الديماغوجية: «الدولة الاجتماعية» «الحماية الاجتماعية الشاملة»، «تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل». يجب فضح التناقض الصارخ بين الخطاب والممارسة، بين الوعود والواقع، وإظهار أن النظام يمارس فعلياً أبشع صور الليبرالية المتوحشة تحت غطاء «الإصلاح» و«التحديث».

النضال من أجل مطالب آنية

يجب رفع مطالب آنية واضحة تربط بين الحاجيات الملحة للجماهير والأفق الاستراتيجي للتغيير الجذري: زيادة حقيقية في الأجور تتناسب مع غلاء المعيشة، إلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأساسية، فرض ضريبة تصاعدية على الثروة والأرباح الكبرى، إيقاف خصخصة الخدمات العمومية واسترجاع ما تم خصخصته، إلغاء الديون الخارجية غير الشرعية، فتح مجال الشغل القار أمام الشباب، ضمان الحق في السكن اللائق والتعليم الجيد والصحة المجانية.

تطوير الوعي الطبقي

النضال الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يترافق مع عمل توعوي مستمر لتطوير الوعي الطبقي لدى الجماهير. يجب نشر التقدمي وتبسيطه ليصل إلى أوسع الفئات، وشرح الطبيعة الطبقية للدولة والاستغلال الرأسمالي، وربط المعاناة اليومية للكادحين بالبنية الاقتصادية-الاجتماعية القائمة.

نحو أفق اشتراكي

إن ميزانية 2026 هي حلقة جديدة في مسلسل إخضاع المغرب للإملاءات الخارجية وتفقير شعبه الكادح. إن مخرج الشباب المغربي ليس في «قوارب الموت» التي تبتلع أحلامهم في أعماق البحار، ولا في «الاستسلام للواقع» والقبول بالهشاشة الدائمة، بل في الانخراط الواعي والمنظم في الصراع الطبقي، وفي بناء أدواته التنظيمية الذاتية من نقابات مستقلة وأحزاب ثورية واطارات جماهيرية شعبية.

الرهان التاريخي اليوم هو تحويل السخط العفوي للشباب، الذي يتجلى في الاحتجاجات المتقطعة والهجرة الجماعية، إلى وعي سياسي منظم وإلى قوة ثورية قادرة على دحر السيطرة الطبقية وبناء مغرب الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية، مغرب الاشتراكية، حيث تكون الثروات ملكاً لمن ينتجها، والميزانية أداة لخدمة الإنسان لا لخدمة الأرباح والامتيازات الطبقية.

إن البديل الاشتراكي ليس حلماً طوباوياً، بل هو ضرورة تاريخية تفرضها تناقضات النظام الرأسمالي نفسه. عندما يصبح النظام عاجزاً عن تلبية الحاجيات الأساسية لأغلبية الشعب، عندما يتحول الشباب إلى «فائض» لا قيمة له، عندما تصبح الخدمات الضرورية امتيازات طبقية، فإن التغيير الثوري يصبح ليس فقط ممكناً بل ضرورياً.

من مشاركة المرأة في الثورة الكوبية:

تأسيس لواء ماريانا غراجاليس للنساء

واجهت النساء الكوبيات جملة من العراقيل والصعوبات حتى تمكنّ من اتخاذ قرار تأسيس لواء النساء المستقل. وقد تأكد صوابية قرارهن عندما رأين النصر الذي حققته وحداتهن النسائية

مرت خمسة أعوام وخمسة أيام وخمس ساعات مليئة بالانتصارات. كانت إذاعة ريبلا تذيع على الدوام دعوات لانضمام الشباب إلى صفوف الثورة الكوبية. وبفضل نشرات الإذاعة كان العالم يتلقى المعلومات عن الأوضاع في كوبا، شهدت العديد من أنحاء العالم اعتصامات ونشاطات مؤيدة لجيش الانتفاضة الكوبية، وكانت الانتفاضة قد انطلقت. في الثاني من شهر شباط/فبراير دخلت وحدات تشي وكاميلو سينفويغو إلى هافانا. العاصمة الكوبية وقعت تحت سيطرة جيش الانتفاضة، لم تستطع أية قوة الحد من تقدم الجيش، ولم تطلق رصاصة واحدة خلال دخول المدينة والتقدم فيها، وفي التاسع من شهر كانون الثاني/يناير 1959 أعلن فيدل كاستروا خلال كلمة انتصار جيش الانتفاضة في كوبا.

كانت مكانة النساء قوية جداً خلال الثورة الكوبية، وقدمن تضحيات كبيرة، ولكن مع الأسف لا يتم التطرق إليهن أو ذكر أسمائهن بما فيه الكفاية، لا في تاريخ كوبا ولا في التاريخ العام، الأشخاص الذين يدرسون ويبحثون في تاريخ كوبا لا يهتمون كثيراً بنساء كوبا الثوريات. ورغم أن التاريخ الذي يسطره النظام الذكوري لا يعترف بالروح الفدائية التي أبدتها النساء، ولكن تبقى الحقيقة أن النساء قدمن تضحيات وأبدين تفانيا كبيرا، كما أن النساء من مختلف أنحاء العالم لا زلن أوفياء لهذه التضحيات. نظراً لقلة المصادر والمعلومات، فإننا لن نتمكن من الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بتلك النساء وتدوينها ونشرها، ومع ذلك فإن بإمكاننا مشاركتكم بعض الأسماء التي تَرِدُ في العديد من الوثائق والمصادر.

نضال متواصل على مدى 24 ساعة والهجوم على قاعدة مونوكادا

بعد الاحتلال الثاني لنظام باتيستا، حاول الثوار الكوبيين عدة مرات البدء بالكفاح المسلح، إحدى تلك المحاولات جرت في 26 تموز/يوليو عام 1953، حيث كان الشباب الأرثوذكس بقيادة فيدل كاسترو يستعدون للهجوم على قاعدة مونوكادا، وشارك في الهجوم 120 شاب، وكان من بينهم العديد من الفتيات من أمثال هايدي سانتاماريا، وميلبا هيرنانديز، واستمرت تحضيرات الهجوم قرابة شهر كامل.

الثورية الشابة ميلبا هيرنانديز تصف التحضيرات المتواصلة على مدى شهر، بالنضال المتواصل على مدى 24 ساعة في اليوم. وبناء على كل تلك الجهود المتواصلة كان يفترض على الجميع أداء مهامهم الموكلة إليهم بحذر ودقة، ولم

يكن يسمح بالتأخر دقيقة واحدة عن الاجتماع.

«آخر وجبة طعام لأبطال كوبا»

بموجب الخطة التي وضعت للهجوم كان يجب على الشباب ارتداء أزياء جيش باتيستا، للدخول إلى قاعدة مونوكادا. تمكنت ميلبا هيرنانديز من إقناع أحد العرفاء في الجيش لتأمين 100 بزة عسكرية. وبعد استلامها للبزات العسكرية كان على ميلبا حمايتها حتى إيصالها إلى رفاقها، لذلك قامت بإخفائها في إحدى المنازل. وكان هناك ضابط رفيع المستوى يسكن في نفس المنزل. وبتلك الإمكانيات الضئيلة وظروف السرية كانوا يعملون أيضاً على تأمين الطعام للثوار. وبعد الثورة سميت وجبة الطعام تلك بـ «الوجبة الأخيرة لأبطال كوبا».

كانت تلك المرأتين من ضمن الكوادر الطليعية لدى فيدل كاسترو، ولكن فيدل كاسترو كان يعارض مشاركة المرأة في المعارك والمواجهات. إلا إنهن أصرين على المشاركة في اقتحام قاعدة مونوكادا، إلا أن فيدل كاسترو لم يقتنع بمشاركتهن في المعركة، ولكنه قبل أن تشاركن ضمن الفريق الطبي.

في الفترة بين عامي 1940 و1960، لم يكن القادة يسمحون بمشاركة النساء تحت إمرتهم في المواجهات والمعارك العسكرية. إلا أن النساء الثوريات في الثورة الكوبية تمكنّ عبر الإصرار والعناد من تغيير هذه الذهنية مع مرور الوقت، وتمكنّ من المشاركة في جميع الأعمال.

تشكيل لواء النساء

بعد أن خرجت النساء إلى جبال سييرا مايسترا، تمكنّ من إزالة العديد من العوائق التي كانت تواجههن. في السنوات الأولى كانوا يستخدمون النساء فقط في أعمال إعداد الخبز، وكذلك كان الأمر بالنسبة للثوار الكوبيين، حيث كانوا يعاملون النساء اللواتي خرجن إلى الجبال بنفس الطريقة. إلى أن قررت النساء تشكيل أول لواء عسكري خاص بالنساء، وقد لاقين الكثير من الصعوبات والمعوقات لأجل ذلك. وقد تأكد صوابية قرارهن عندما رأين النصر الذي حققته وحداتهن النسائية. بعد إنهاء التدريب العسكري في جبال سييرا مايسترا وضعت سيليا سانشيز أسس أول وحدة عسكرية نسائية باسم لواء ماريانا غراجاليس. وكان لواء النساء العسكري يتشكل من 13 مقاتلة فقط.

وضعت السلاح في سلة بائعة الورود

أصرت كل من هايدي سانتاماريا وميلبا هيرنانديز على المشاركة في عملية مونوكادا، لذلك بدأن بالبحث عن طريقة لتأمين السلاح لهن. وحتى تتمكن ميلبا هيرنانديز من المشاركة في العملية العسكرية، كانت قد أخفت السلاح الذي حصلت عليه في سلة إحدى بائعات الورود.

أما هايدي سانتاماريا فقد وضعت السلاح الذي ستشارك به في عملية اقتحام مونوكادا في حقيبة السفر، وكانت تحمل نفس الحقيبة عندما كانت تستقل القطار بصفة طالبة جامعة، في تلك الأثناء حاول أحد جنود الجيش مساعدتها في حمل حقيبة السفر، فيستغرب من ثقل الحقيبة ويقول لها «هل تحملين سلاحاً في الحقيبة لتكون بهذا الثقل»، فتجيبه هايدي «أنا أحمل معي جميع كتبي المدرسية. وأنا ذاهبة إلى سانتياغو لتقديم الامتحانات، ومن هناك أرغب بالمشاركة في الكرنفال، ما رأيك أن تشاركني وتأتي معي، لنذهب سوية؟»، عندما رأى كل من صديق هايدي ريناتو، وشقيقها آبيل، هايدي برفقة الجندي في المحطة، اعتقدوا أنها تعرضت للاعتقال.

القانون العائلي:

رغم كل الحديث الدائر عن انتصارات الثورات، إلا أن النساء لطالما عانين الكثير وعلى مختلف الأصعدة. ففي بداية الثورة الكوبية لم يكن الرجال يسمحون للنساء بالمشاركة في جبهات القتال. ورغم كل تلك المعاناة والعراقيل إلا أن النساء كن على الدوام يرغبن بالمشاركة في كافة الميادين الاجتماعية. وتمكنت النساء من المشاركة الفعالة في مختلف الميادين مثل التربية والتعليم، والصحة، والقضاء والدبلوماسية، وفي كثير من الميادين الأخرى التي كانت سابقاً حكراً على الرجال، وأحدثن تغييرات مهمة في هذا المجال. كما سعين من أجل إحداث تغيير في ميادين العمل التي كانت حكراً على الرجال. فكان يجب على الرجال أيضاً المشاركة في الأعمال المنزلية التي تشغل النساء مثل تربية الأولاد ورعايتهم وإعداد الطعام يجب ألا تبقى من مسؤوليات النساء فقط، بل يجب على الرجل أيضاً تحمل جزء من هذه الأعمال والتشارك في إدارة شؤون المنزل. ولأجل إدخال مفهوم ومبدأ المساواة الجنسية قمن بإعداد «قانون العائلة». وحاولن من خلال إقرار هذا القانون تمكين المرأة من المشاركة في ميادين الإنتاج والسياسية. وبعد الثورة شاركت النساء بحماسة كبيرة في مختلف الميادين الاجتماعية، وفي هذا المجال يواصل اتحاد النساء الكوبيات نضاله بعضوية حوالي 70 ألف امرأة.

في الوقت الراهن فإن نسبة 81.9% من معلمي المدارس والجامعات والمعاهد هم من النساء. فيما تبلغ نسبة النساء بين الأطباء 60.2% وبين الكوادر الطبية نسبة 78.5%، كما أن أكثر من 70% من سلك القضاء والمحاكم هم من النساء، فيما تبلغ نسبة النساء بين المهندسين 31% وبين العاملين التقنيين نسبة 36.7%. وتبلغ نسبة النساء في الإدارة 64% فيما تبلغ نسبتهن في الحزب الشيوعي الكوبي 41.7%. قبل الثورة كانت نسبة الطالبات تبلغ 56%، فيما تبلغ الآن 99%، وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في العمل 60%.

تسعى النساء إلى تعريف الثورة الكوبية كثورة للمرأة، وتعزيز نضال المرأة.

عن وكالة أنباء المرأةJINHA : سبتمبر 2021

الفلاح الأخير(*)

> عدي البرغوثي

«زيتونتي أجمل عروس تحميني من الفقر من شر يوم عبوس»
«حب الأرض وغنيها بتغنيها بتغنيها... وأحلى أرض بكل الأرض الأرض الي بنمشي فيها.»
هكذا كان يغني العقرباوي للأرض التي هدّها التعب حتى تغفو بين يديه، لم يكن أبو أسامة يحكي عن الأرض، إنما كان حكايتها وصوتها المبحوح، أو لعله فاجعتها الأخيرة، شيء يشبه ما ذهب إليه وليد سيف على لسان علي في رثاء حسن ابن الأرض: «ذلك الشاب النبيل الذي قاسمني وقاسمته عمر الطفولة وشراع السنديان، ذلك الطفل عرف كيف يحل لغز الأرض وطلاسم الماء.. كان يتعلم لغة النهر والصخر والسنبلة»، فمنها كان يتعلم الأجوبة وبعض أسئلتها الصعبة.
في الموسم الأخير من قطاف الزيتون لسنة 5202، حُرم العقرباوي من دخول الوعر كما كان يسميه؛ إذ مَنع مجموعة من شبيبة التلال بدعم من الجيش مزارعي قرية عقربا من قطف الزيتون، ومَن رأى العقرباوي وقتها كان سيشعر بأن روحه تكاد تخرج منه، حاول عدة مرات أن يصل إلى كرمه واشتبك مع المستوطنين، لكنه مُنع بالقوة، وحُرم من أبو المواسم كما كان يسمي موسم الزيتون في المحكية الشعبية؛ إذ جاء هذا الموسم مثقلاً بالهموم؛ كما كتب العقرباوي على مدونة الدراسات الفلسطينية، بالإضافة إلى أن موسم سنة 5202 كان ضعيف الإنتاج (شلتوني) وتفاقمت مع ذلك سياسات الضم الفعلي وازداد التوحش والاعتداءات اليومية، فتحولت الأراضي المزروعة بالزيتون إلى ساحة صراع مفتوحة.»[5] رحل حمزة مفجوع القلب عن وعر مهدد، وشفا غور ملاحق، وتجمعات على السفوح الشرقية لقرى نابلس ورام الله، تهجر لناس الأغوار يمر بصمت وبطء، وهو الذي أطلق صرخة مزقت جهات الأرض؛ إذ إن الاعتداءات لا يمكن قراءتها بصفتها أحداثاً موسمية منعزلة، إنما هي سياسات متكاملة هدفها إعادة تشكيل الجغرافيا والوعي الجمعي، هي ليست حرباً على الزيتون فحسب، بل أيضاً حرب على الذاكرة والهوية والجذور.
كانت شجرة الزيتون بالنسبة إلى حمزة وثيقة وجودية؛ تتجاوز علاقته بها علاقة الفلاح التقليدي إلى علاقة استراتيجية وجودية؛ فشجرة الزيتون بالنسبة إليه وثيقة بقاء وملكية لا يمكن تزويرها، لا أدري كيف نعتك الأرض يا حمزة! لكنني أعرف أنك تركت وراءك شفا الغور، وهو على شفا الضياع، في واحدة من تجواله الكثيرة ومسارته المتعددة، قال: «هاي الأرض بدها إلي مؤمن فيها»، وأشهد يا حمزة أنك كنت مؤمناً بها حتى أتاك اليقين.
(*) مقتطف من مقال/ مرثية «العقرباوي.. منارة سرطية: عن الرجل الذي صار جبلاً من الذكريات» لكاتبه عدي البرغوثي في رثاء حمزة العقرباوي (حكواتي فلسطيني لقب بحارس التراث)، الذي مات غرقاً في نهر النيل في 5202/21/03.
يمكن الاطلاع على المرثية في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية الرابط: (-UdkvV/elgoog.erahs//:sptth F9c8JM7KSxRg)

عنفُ المطر

شفيق العبودي

حين يفيض المطر
يخلعُ جناحيه
يهبطُ كجنديٍّ أعمى
يدكُ السقوف
ويفتّش في البيوتَ
عن ضعفها،
ليس المطرُ بريئًا كما في الأغاني
ولا شاعرًا كما في دفاتر الطفولة
حين يغضب المطرُ
لا يسألُ عن الفقراء
لا يميّزُ بين نافذة أو جرح
الأبواب
يدخلُ بلا استئذان
يترك الطينَ وحده
شاهدًا
على عُري المسؤولين
وعُري الجدران
عنف المطر
في الشوارع
يغرقُ الأحلامُ قبل
الأحذية
ثم الوجوهُ التي تعوّدت
أن تنظرَ جهة السماء
ولا تنتظرُ سوى الخذلان
عنف المطر
ليس في قطراته البريئة
بل في الصمتِ الذي يفيض
سيلا
عنف المطر
في الأسئلة المؤجلة
وفي يدٍ مرفوعة
لا تجدُ من يمسكها
سوى الماء....
العرائش 5 فبراير 2026

في بعض إنصاف الرسام Vincent Van GoGh

نورالدين موعابيد

غالبا ما يغدو تصنيف سريع، لصيقا بالمُصنّف ومقترنا به،و لو من باب التعميم والتغليب ليس غير. من ذلك تمثيلا لا حصرا، ما عُرف به الرسامُ Van Goghمن سوداوية في المنظور النقديّ، التشكيليّ، إلى حد أن النقاد أطلقوا عليه الموصوف(الفنان)و الوصف(الحزين):الفنان الحزين، ولذلك يُمسي التقصي والتمحيص من البداهات،إنه الفنان الذي سلك مسلك مجموعة من المبدعين منهم تحديدا: Jean–François Millet،Jules Breton،Josef israëls، فقرر حينئذ أن يتبأّر في الحياة البدوية المتخمة بالصدق،على الرغم من زحف التصنيع والتمدن المتسارع.وقدابتغى الاحتفاء بالوجود كما يعيشه البداة البسطاءُ، المتواضعون بحميمية في أحضان الأم، الأصل: الطبيعة، لربما ضاهت الهيام، وتمثل لوحته:»أكلة(بفتح الهمزة و الكاف)البطاطس les mangeurs de pommes de terre)،التي أبدعها سنة :1885،اتجاهه هذا(المشار إليه)،و إن لم تحقق انتظاراته منها، نحو ما يُفهم من رسالة بعثها إلى أخيه.«les yeux dans les yeux.Amsterdam «2022.p:33..هكذا لا يُستساغُ «تقزيمه» في كون كبريائه المجروح دفعه إلى قطع إحدى أذنيه حتى تكون»هديته»،التي يتبرع بها لصالح عشيقته، بما أنها خذلته و لم تطاوعه.وفي تقديرنا أنه أخلص للمزارعين الود و التعزير، إذ تؤكد الطبيعة في ثنائية :الحالة/التحول معنى الثنائية المشهورة :الحياة/الموت.
وإذا كان ذلك حنينا من الرسام إلى الرومانسية،فليكُنْ،لأن هذا الاتجاه لا يمكن أن يقتصر على الوجدان الذاتيّ المتهالك،ولا على الحلول في الطبيعة حلولا عاجزا عن كبح جماح الخيال،مُستمرئا الاستبطان السالب،الانهزاميّ، فرومانسية الشاعر الشابيّ ،مثلا،رومانسية متمردة،لا تخنع،و لا تنبطح،دوننا قصيدته»إرادة الحياة»التي ألهمت،و ألهبت طوال عقود من الزمن،بل إن هُداة الربيع العربيّ،و الحركات الاجتماعية،كانت تأتم بتلك القصيدة الثائرة، الرائعة.يؤكد ما قلناه أيضا اللقب الذي أطلق على الشاعر الرومانسيّ أبي (ماضي):الشاعر المتفائل،بينما هو في قصائد معينة بادي التشاؤم،فما كان من أحد النقاد إلا أن انتبه مستدركا،فلقّبه:»الشاعر المتشائل». وواضح أن مفهوم»التشاؤل» مختار من قبل الروائيّ الفلسطينيّ»إميل حبيبيّ،في عنوان روايَته:»الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل».
صحيح أن حياة الفنان التشكيليّ Van Gogh لم تكن مستقرة، والدليل الذي كاد النقاد يجمعون عليه، هو أنه مات منتحرا، أما السطور السابقة فقد لامست Gogh الآخر، «المسكوت عنه»، المتواري.تحضرنا قصته مع طبيب فحصه، ولما لم يجد مبلغ الفحص، عوضه بلوحة ،سرعان ما رمى بها الطبيبُ في سلة المهملات، بعد أن غادر الرسامُ، وما هي إلا فترة تمر، حتى حققت تلك اللوحة أغلى المبيعات،فعلّق أحد الظرفاء: «حين يجهل العالمُ (الطبيبُ) الذائقة الجمالية (اللوحة)»..!! ومما يُحمدَ له أنه آمن بالتعديل والتهذيب.نقرأ في المرجع المذكور نفسه، قوله: «ما العمل؟، لقد انتهيت من الرؤوس جميعها بعناية فائقة، ولكني أعدت طلاءها فورا، دونما رحمة، واللون الذي تقدمه الآن، هو تقريبا لون حبة البطاطس المتربة، الجيدة غير المقشرة كما لو كانت في الطبيعة» (ص:33)
2026

جمال العلاوي:

عمليات التخطيط والتوطين العمراني في العديد من المدن لا تأخذ مطلقا مسألة تغير المناخ والكوارث الطبيعية بشكل عام كمعطى موضوعي يجب استحضاره في مختلف مراحل إحداث التكتلات السكنية

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي، هو المناضل اليساري جمال العلاوي النقابي في الاتحاد المغربي للشغل، ناشط بيئي، وعضو نشيط في جمعية «بيرماريف» للفلاحة المستدامة، وباحث في سلك الماستر بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور في موضوع «آثار التغيرات المناخية على التنمية الاجتماعية بالمغرب وسياسات التخفيف الممكنة «.

■ أين تكمن مسؤولية الدولة في استباق خطر الكوارث الطبيعية والعمل على الحد من تداعياتها المدمرة؟

● **شكرا لكم رفاقي في جريدة النهج الديموقراطي على الاستضافة.**

قبل الإجابة على سؤالكم، لابد أن أشير إلى أن المغرب، عرف في العقود الأخيرة كوارث طبيعية عديدة نتيجة وضعه الجيولوجي وموقعه الجغرافي، وفي مقدمتها الزلازل التي ضربت أقاليم الريف وخاصة إقليم الحسيمة سنة 2004، وتكررت في السنوات الأخيرة وإن بحدة أقل، ثم زلزال الحوز الذي خلف مئات الضحايا، لينضاف إليها في السنوات الأخيرة كوارث طبيعية مرتبطة أساسا بتغير المناخ مثل الجفاف الحاد والفيضانات القوية، والتي سأحاول التركيز عليها في هذا الحوار.

وحسب تقارير هيئة الخبراء الدولية المعنية بتغير المناخ، والعديد من الدراسات ذات المصداقية العلمية العالمية، فإن المغرب يصنف ك»بؤرة ساخنة» للتغيرات المناخية التي يعرفها كوكب الأرض نتيجة حرق الوقود الأحفوري وجشع الرأسمالية اللامحدود، حيث أصبحت هذه الاضطرابات المناخية حقيقة واقعية نعيش مظاهرها وتداعياتها، بعد أن كانت مجرد فرضيات علمية، وقد باتت تتخذ أشكال ومظاهر مختلفة كالحرارة المفرطة وما ينتج عنها من جفاف حاد وحرائق وندرة المياه وموت التربة وذبول الأشجار، ثم الفيضانات والأمطار العاصفية والرياح القوية وارتفاع مستوى سطح البحر، والتي تؤدي بدورها إلى آثار واسعة النطاق، سواء على مستوى الموارد الطبيعية وفقدان التوازن الايكولوجي والتنوع البيولوجي، أو على مستوى تدهور الأوضاع الاجتماعية لفئات كثيرة بسبب تزايد البطالة في أوساط العاملين بالقطاعات المتأثرة بتغير المناخ، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بسبب تراجع الانتاج الفلاحي والغذائي، وبروز أشكال جديدة من الهجرة بسبب المناخ...الخ.

ولأن المغرب مرشح لهذه التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية بشكل عام كما أشرت، فإن أول واجبات الدولة يكمن في توفير آليات الرصد الاستباقي لهذه الظواهر، والتي تتطلب الرفع من الميزانيات المخصصة للبحث العلمي والابتكار ذات الصلة بالموضوع، وخلق مراكز متخصصة في عملية الرصد بمختلف الجهات، مع تزويدها بالوسائل التقنية والبشرية الكافية، ثم التوفر على إعلام حر ومستقل قادر على الاقناع والتحسيس الاستباقي بهذه الظواهر لاتخاذ الاجراءات الاحترازية.

وهذه الإجراءات والامكانيات رغم أنها قد تبدوا بسيطة، لكنها لا تتناغم مع الأولويات الطبقية لدولة البرجوازية بالمغرب، والتي تفضل الإنفاق على بنيات الترفيه والإلهاء لصرف الأنظار عن واقع النهب والاستغلال الذي تتعرض له ثروات البلد، وتسويق صورة مزيفة للخارج، مقابل التقشف في الإنفاق على إنقاذ أرواح الكادحين وتوفير متطلبات مواجهة الكوارث الطبيعية.

■ أين تكمن إذن مسؤولية الدولة المغربية في تفاقم ضحايا الكوارث الطبيعية، نموذج زلزال الحوز؟

● **طبعا مسؤولية الدولة ثابتة في تفاقم ضحايا الكوارث الطبيعية، فإلى جانب ما أشرت إليه سابقا، فإننا شاهدنا كيف ارتفع عدد ضحايا زلزال الحوز بسبب صعوبة الوصول إليهم بشكل مبكر نتيجة غياب الطرق، وعدم توفر وسائل نقل الجرحى والمصابين، وغياب البنيات الصحية المؤهلة للتدخل الطبي الاستعجالي، ناهيك عن ضعف وسائل التدخل، واعتماد أساليب تقليدية جدا في إنقاذ الأرواح وانتشال المصابين، فعلى سبيل المثال لا يتوفر المغرب سوى على 8000 عنصر من الوقاية المدنية حسب آخر الأرقام الرسمية، وهذا العدد هزيل جدا مقارنة مع دول أصغر وأقل عرضة للكوارث الطبيعية.**

وكمثال آخر، نستحضر نموذج تدبير الفيضانات التي ضربت مدينة آسفي في دجنبر 2025، حيث تعرضت أحياء سكنية كاملة لسيول جارفة جراء ضعف البنيات التحتية القادرة على تصريف المياه، وغياب التخطيط الحضري، والسماح بتشييد مباني وتجزئات جديدة على مجاري المياه التي حولت السيول إلى «قنابل موقوة» جارفة، وعدم القيام بأي إجراءات استباقية لتقليل الخسائر المادية والبشرية، وفشل الانذار المبكر بشكل كامل رغم علم السلطات بالوضعية المناخية، ناهيك عن هشاشة البنية التحتية، والتأخر الكبير في عمليات التدخل والانقاذ التي تمت بعد انحصار المياه، ولجوء السكان إلى إمكانياتهم البسيطة لإسعاف الضحايا وإنقاذ الأرواح.

■ هل نستنتج مما سبق أن طبيعة السياسات الطبقية للنظام المخزني، والتمييز المجالي كانا سبب إرتفاع الخسائر وسقوط ضحايا؟

● **لاشك أن السياسات الطبقية اللاشعبية للنظام، تساهم بشكل حاسم في ارتفاع الخسائر وسقوط الضحايا، لأن جزء كبير من الأضرار يمكن تفاديها إن تم توفير الامكانيات الضرورية، فعمليات التخطيط والتوطين العمراني في بعض المدن لا تأخذ مطلقا مسألة تغير المناخ والكوارث الطبيعية بشكل عام كمعطى موضوعي يجب استحضاره في مختلف مراحل إحداث التكتلات السكنية، حيث شاهدنا كيف تحدث تجزئات سكنية في مناطق معرضة لانجراف التربة أو تجمع السيول في حالة الفيضانات، كما أن قنوات تصريف المياه عادة ما تكون سببا في تفاقم مشكل غرق الشوارع والأزقة وتسرب المياه نحو المساكن والمحلات التجارية أثناء تهاطل الأمطار بغزارة، خاصة في المدن والجماعات الصغيرة التي لا تتوفر على بنيات تحتية قادرة على صرف المياه وتوجيهها نحو المصبات والأحواض الآمنة، إضافة إلى أن سياسة السدود الكبيرة التي كانت تتفاخر بها الدولة، أصبحت مصدر تهديد حقيقي لبعض المدن نظرا لتراكم الأوحال فيها، وعدم قدرتها على استيعاب الأمطار الغزيرة التي أصبحت تهطل بكميات كبيرة وفي ظرف وجيز، ونظرا أيضا لعدم مواكبتها بسدود تلية صغيرة وحواجز قادرة على كبح سرعة تدفق المياه وتخفيف الضغط على السدود الكبرى.**

■ في هذا الإطار، ما الفائدة إذن من الجماعات الترابية وصناديق الكوارث...؟

● **الجماعات الترابية مغيبة بشكل كامل عن مسألة تدبير الكوارث الطبيعية، لأنها لا تتوفر على الامكانيات التي تؤهلها للقيام بأدوار كبيرة في مجال مواجهة الكوارث الطبيعية، كما أن وزارة الداخلية انتزعت منها أغلب الصلاحيات بما في ذلك تلك المرتبطة بالتنمية وتدبير المجال الترابي، مما يجعلها تتحول إلى مجرد واجهات لانتعاش الفساد المالي والاداري، وتزيين الديموقراطية المزيفة للدولة.**

أما صناديق الكوارث فبدورها لا يتم تفعيلها، وفي مقدمتها صندوق التضامن ضد الكوارث الطبيعية، حيث يفرض هذا الصندوق بموجب القانون المؤطر له، شروطا تعجيزية كشرط إعلان رئيس الحكومة، بمرسوم، عن منطقة منكوبة قبل الشروع في إجراءات إحصاء المتضررين وتقييم الضرر وتحديد التعويضات ومستحقيها، وقد عرفت العديد من المناطق كوارث طبيعية حقيقية، ورغم ذلك لم يتم الاعلان عنها كمناطق منكوبة (طاطا، آسفي، القصر الكبير.الخ)، بل وتعتبر مصادر تمويل هذا الصندوق مشكلة في حد ذاتها، لأنه عوض أن يتم فرض ضرائب على الملوثين وكبار الملاكين ومستغلي ثروات البلد لتمويل الصندوق، يتم فرض الاقتطاع من عقود التأمين، كما يتم الاعتماد على قروض البنك الدولي لتمويل الصندوق، مما يرسخ التبعية مرة أخرى لهذا البنك والمؤسسات السياسية المتحكمة فيه.

■ ما هي المهام المطروحة على اليسار في مواجهة الكوارث الطبيعية وانعكاساتها؟

● **هذا السؤال قد يتطلب حيزا أكبر للإجابة عنه بتفصيل، لكن يمكن القول بإيجاز أن أول دور لليسار هو التأطير وخلق شبكات للتضامن والمطالبة بحقوق الفئات الأكثر تضررا من هذه الكوارث الطبيعية، ثم التشهير بالأسباب الهيكلية التي تفاقم من آثارها وفي مقدمتها النموذج الصناعي الرأسمالي الذي يدمر الانسان والطبيعة، مع ربط النضال الطبقي بالبعد البيئي، وتعزيز حضور القضايا المرتبطة بالطبيعة ضمن برامج وأولويات اليسار، في أفق بناء نموذج اقتصادي اشتراكي يحافظ على الموارد الطبيعية، ويوفر متطلبات حماية الانسان من كل ما قد يهدد سلامته.**

نكبة القصر الكبير وحق العودة

عبد المجيد. م

مدينة أخليت بالكامل من ارواحها وغذت مدينة شبح، إنها مأساة وطنية والمتسبب فيها ليس العامل الطبيعي وحده اذ لا يكفي لتفسير حجم الخسائر المسجلة، ان المسؤولية في هذه الفاجعة هي مسؤولية مشتركة وتطال جهات متعددة، أي النظام وانداله الذين لهم اليد الكبرى فيما وقع، فطريقة إدارة المخزون المائي داخل السدود، وآليات التحكم في الصبيب خلال فترات الذروة، تشكل عنصرا حاسما في تفادي تفاقم الوضع...

فعندما كانت الانظار تركز على بهرجة مباريات الكان كانت المعطيات الميدانية تقول بأن حقينة سد وادي المخازن قد امتلأت 100% هذا الانذار لم يحرك اي شعرة في رأس الجهات الوصية، وطرحت الفيضانات تساؤلات حول مدى تفعيل مقاربة التدبير الاستباقي، التي تقوم على التفريغ التدريجي والمنظم للسدود قبل بلوغ مستويات حرجة، فعوض الإسراع باتخاذ التدابير الاستباقية، كان قرار إفراغ جزء من مياه السد...!

وهنا نتسائل عن مسؤولية ودور وكالة الحوض المائي..! هل وضعت أنظمة للتوقع والإنذار بالحمولات، ووفرت نشرات إخبارية دقيقة حول المخاطر، لتتمكن الجهات الوصية من اتخاذ التدابير اللازمة قبل وقوع الكارثة..؟

لقد ظلت حليمة على عادتها القديمة تركز على اللاعب المدريدي الشاب الذي ضيع عليها فرحة الزفاف الكاتوليكي ثم وجهت الانظار التافهة وذبابها الالكتروني وإعلام الصرف الصحي إلى خوض معارك العداوة والتميز الشوفيني... فعندما تدار دولة بمنطق الاستعلاء والاستبداد والسطحية والضبط وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، وفقدان الذاكرة وعدم الاستفادة من دروس الماضي، فاعلم أن الكوارث ستتراكم واحدة تلوى الأخرى والضحية هم المواطنون الذين لا حول لهم ولا هم يحزنون...

لقد شهد المغرب عدة فيضانات في العقود الأخيرة، ولم يتم التخطيط لاي مقاربة استباقية على ضوء ما سبق لشفط المياه المتدفقة كما تم فعله في المستطيل الأخضر في ظرف وجيز..!!

لقد استفاد الانذال من قصة الكراطة في الملعب لكنهم تغاضوا الطرف عن ما يهم حياة الجماهير الشعبية..

اننا عندما ندكر بوجوب تفعيل صندوق الكوارث لتعويض الضحايا ليس لغرض فضح واحراج النظام وانذاله في هذه الظروف الصعبة، بل لأن الواقع والمأساة الإنسانية تفرض دلك بعيدا عن السجالات السياسية...

فهل من المنطقي إسكان الضحايا في خيام في هذا الجو خصوصا وأن الاغلبية هم الأطفال والنساء والشيوخ،

فكيف لدولة تصرف الملايير من الدولارات على جلدة منفوخة بالهواء، وتترك الضحايا في الخيام وكأنهم لاجئين لا وطن لهم، علما ان مدن الشمال اغلبها توجد بها اقامات صيفية وفارغة حاليا كان بالامكان توزيع الضحايا هناك للإقامة المؤقتة....

ولو كان هناك قانون للتضامن واضح المعالم والأهداف كما في الدول التي تحترم مواطنيها لسهل أمر إيواء الضحايا ومن المؤسف انه حتى من اختار الحفاظ على صحة عائلته من خيمة الإيواء من الظروف المناخية القاسية بالبحث عن سكن مؤقت، يستغله تجار الكوارث في المدن القريبة من مدينته المنكوبة برفع اسعار السكن (من 400 إلى 500 درهم لليلة) والمعيشة هؤلاء الانذال الصغار لا وازع إنساني أو أخلاقي لهم وما أكثرهم..

أسئلة كثيرة تطرحها النكبة، منها مصير التجار الصغار والمياومين والعاطلين وربات البيوت التي تصرف على عائلاتهم في غياب أي تعويض..

ان صندوق الكوارث ملك للشعب وليس للنظام وانذاله وهل يقبل المنطق السياسي والقانوني عدم أعلان مدينة القصر الكبير مدينة منكوبة، واذا لم تكن كذلك فما هو التوصيف القانوني البديل في عرف لصوص المال العام...

أفرغت المدينة بقوة القوة الطبيعية القاهرة الناتجة عن غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة لان جزء كبير من مأساة النكبة سببه الاستهتار بحياة المواطنين في المغرب العميق...

الآن من يضمن للساكنة حق العودة والتعويض عن الأضرار المادية والنفسية، أم سيتركون في خيام اللجوء والعار كما في نكبة زلزال الحوز وجنوب المغرب الشرقي ومدينة أسفي...!!

حدث الأسبوع

من مجلس «السلام» إلى ملفات إبستين، سلام النخب ونهش الضحايا

زندور محمد

لم تعد ما يُعرف بـ«تسريبات إبستين» مجرد فضيحة أخلاقية عابرة، ولا حادثًا استثنائيًا معزولًا عن سياقه، بل تَكشّفت بوصفها تعبيرًا بنيويًا عن آليات الحكم داخل النظام الرأسمالي في طوره الأكثر توحشًا. فبعد أن ظهر ترامب بمشروعه المسمّى «مجلس السلام»، ها هو قائد «السلام» يظهر في واجهة آلاف الوثائق والصور المسربة المنسوبة إلى جيفري إبستين، الذي جرى التخلص منه جسديًا، بينما تُركت البنية التي أنجبته سالمة ومحصّنة.

إن تفحّص مضمون هذه التسريبات وسياق تداولها يبيّن بوضوح أنها لا تتعلق بانحراف أخلاقي فردي لنخبة فاسدة، بل بمنطق متكامل يقوم على تشييء كل شيء داخل السوق، بما في ذلك الجسد البشري. في لحظة التقاء الثروة الفائضة بالسلطة السياسية، ومعها الحصانة القانونية، لا تعود الجريمة سقوطًا عرضيًا، بل تتحول إلى وظيفة داخل نظام يسمح بتراكم هائل للثروة دون أي رقابة أخلاقية أو اجتماعية.

وتفضح هذه القضية، في العمق، الدور الحقيقي للبنية الفوقية في المجتمعات الرأسمالية: القضاء، الإعلام ... فهذه المؤسسات لم تنحرف عن وظيفتها، بل أدّت دورها "الطبيعي" في حماية البنية الطبقية القائمة. ما يتجلى هنا هو نموذج دولة صارمة في مواجهة الفقراء، ومتساهلة إلى حدّ التواطؤ مع الأغنياء، بما يؤكد المقولة الماركسية : الدولة ليست وسيطا محايدًا بين الطبقات، بل أداة بيد الطبقة السائدة.

كما تكشف تسريبات إبستين زيف خطاب «حقوق الإنسان» حين يُستعمل انتقائيًا من قبل النخب الإمبريالية. تلك النخب التي ترفع شعارات الحرية والكرامة لتبرير تدخلاتها الخارجية وانتهاك سيادة الدول (كما حدث في فنزويلا باختطاف رئيسها وزوجته) هي نفسها المتورطة حتى النخاع في أبشع أشكال الاستغلال، وعلى رأسها الاستغلال الجنسي للأطفال الذي ينضاف لصمتها المطبق إزاء قتلهم الجماعي في فلسطين المحتلة على يد الصهيونية.

وفي السياق الإمبريالي الأوسع، لا يمكن فهم ظاهرة إبستين خارج منطق الابتزاز. فالإمبريالية لا تحكم بالسلاح والدولار فقط، بل أيضا عبر «ملفات سوداء» تُدار في الظلام. يتحول الجسد هنا إلى أداة للضبط السياسي، لا كاستثناء شاذ، بل كامتداد طبيعي لمنظومة تُفرغ العدالة من مضمونها الطبقي. لذلك كان التخلص من إبستين ضرورة وظيفية: كبش فداء يُقدَّم لحماية الشبكة الأوسع.

غير أن الخطر الأكبر يكمن في اختزال هذه القضية في بعدها الإعلامي الاستهلاكي: أسماء تتداول، صور تنتشر، نظريات تتكاثر، ثم نسيان. بهذا الشكل يُفصل الحدث عن جذوره الطبقية، ويُحوَّل الغضب الشعبي إلى فرجة عابرة، تختزل في سؤال سطحي: «من كان في القائمة؟». وهكذا يُعاد إنتاج العمى السياسي، ويُمنح النظام المنتج للفضيحة فرصة جديدة للإفلات.

من هنا، لا بد من إعادة توجيه الأسئلة نحو جوهر المسألة: لماذا تُترك الثروة بلا سقف؟ لماذا يُكمّم صوت الضحايا؟ أي نظام هذا الذي يسمح بتكرار «إبستين» مرة بعد أخرى؟ وفق هذا المنظور، المعركة الحقيقية لا تختزل في مواجهة الأفراد وفقط، بل تتجه نحو تفكيك الشروط البنيوية التي أنتجتهم، ولا تزال تحمي من يسير على خطاهم.